



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
المعهد العالي لإدارة الأعمال

مشروع أَعِد لنيل درجة الإجازة في علوم الإدارة

أثر المخاطر المالية و التشغيلية على ربحية البنوك التجارية

**The impact of financial and operational risks on the
profitability of commercial banks**

إعداد

الياس أسعد حوراني

الإختصاص

إدارة مالية و مصرفية

إشراف الدكتورة

منال الموصلي

العام الدراسي

2022/2021

تصريح

أصرح بأن البحث المُجرى في هذه الدراسة تحت عنوان "أثر المخاطر المالية و التشغيلية على ربحية المصارف" , "دراسة حالة بعض المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سوريا"، لم يسبق أن قُدم للحصول على أي درجة جامعية أخرى.

وأنّ كافة الأعمال والنتائج فيه هي نتيجة جهد شخصي، وبتوجيه من الدكتور المشرف، وأي معلومات أو طرائق أو نتائج أخرى وردت في الرسالة قد نُسبت إلى مصادرها ومؤلفيها.

الشكر و التقدير

وبعد أن وقّقت لإتمام هذا المشروع، فمن دواعي سروري أن أتقدّم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتورة منال الموصلّي التي تفضّلت مشكورة بالإشراف على نجاح هذه الدراسة، وسارت معي خطوةً تلو الأخرى حتى النهاية ، من كان خير معلّمٍ لأفكاري، فاستفدت من علمه لأبني علمي.

كما أتقدم بعميق الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة التحكيم د. راغب الغصين ، د. ياسر كفا، د. آلاء بركة .

وإلى جميع السادة أعضاء الهيئة التدريسية في المعهد العالي لإدارة الأعمال على توجيهاتهم القيمة ونصائحهم المفيدة، لكم كل الشكر.

الإهداء

إلى من شجعني على المثابرة طوال عمري ، إلى الرجل الابرز في حياتي

(أبي العزيز)

إلى من بها أعلو و أرتكز ، إلى القلب المعطاء

(أمي الحنونة)

إلى من بذلوا جهداً في مساعدتي و كانوا لي سند

(إخوتي)

إلى جميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة

(أسرتي و أصدقائي و زملائي)

أُقَدِّمُ لكم هذا البحث، وأتمنّى أن يحوزَ على رضاكم

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر المخاطر المالية والتشغيلية في ربحية المصارف التقليدية السورية الخاصة، خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2015 لغاية عام 2020، ولتحقيق هدف الدراسة تم توظيف كل من المخاطر المالية المتمثلة ب(مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة) و المخاطر التشغيلية , أما بالنسبة لربحية المصارف فتم توظيف كل من العائد على حقوق الملكية ROE و ربحية السهم EPS .

تمت صياغة العلاقة التي تربط بين متغيرات المخاطر المالية و التشغيلية و متغيرات ربحية المصارف, عن طريق اختبار الانحدار المتعدد , لإختبار أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع , بالتطبيق على برنامج spss .

وبينت النتائج, وجود أثر معنوي للمخاطر التشغيلية في ربحية المصارف التقليدية الخاصة المدروسة , المتمثلة في ROE, EPS , بينما يوجد أثر لمخاطر السيولة فقط في ربحية السهم .
الكلمات المفتاحية: المخاطر التشغيلية (OPR), مخاطر السيولة (LQR), المخاطر الائتمانية (CR), العائد على حقوق الملكية (ROE), ربحية السهم (EPS).

Abstract

This study aims to test the impact of financial and operational risks on the profitability of private Syrian traditional banks, during the time period from 2015 to 2020, and to achieve the study's objective, both financial risks (credit risks and liquidity risks) and operational risks were employed, either The profitability of banks was employed, so both the return on equity (ROE) and the earnings per share (EPS) were employed.

The relationship between the financial and operational risk variables and the variables of bank profitability was formulated, through a multiple regression test, to test the effect of independent variables on the dependent variable, by applying to the spss program.

The results showed that there was a significant impact of operational risks on the profitability of the studied traditional private banks, represented by ROE and EPS, while there was an effect of liquidity risks only on earnings per share.

Keywords: operational risk (OPR), liquidity risk (LQR), credit risk (CR), return on equity (ROE), earnings per share (EPS).

فهرس المحتويات

| الصفحة | قائمة المحتويات |
|--------|--|
| 1 | الفصل التمهيدي: الإطار العام للدراسة |
| 2 | المقدمة |
| 3 | الدراسات السابقة |
| 8 | مشكلة الدراسة |
| 8 | فرضيات الدراسة |
| 9 | أهداف الدراسة |
| 9 | أهمية الدراسة |
| 10 | حدود الدراسة |
| 10 | مجتمع و عينة لدراسة |
| 11 | نموذج الدراسة |
| 11 | مصادر جمع البيانات و فترة الدراسة |
| 11 | منهجية الدراسة |
| 12 | الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة |
| 13 | المبحث الأول : المخاطر المالية و التشغيلية |
| 13 | تعريف المخاطر |
| 14 | أنواع المخاطر المصرفية |
| 22 | تعريف المخاطر التشغيلية |
| 23 | مصادر المخاطر التشغيلية |
| 24 | أنواع المخاطر التشغيلية |
| 26 | المبحث الثاني: الربحية |
| 26 | مفهوم الربح و الربحية |

| | |
|----|--|
| 27 | الفرق بين الربح و الربحية |
| 28 | ماهية الربحية |
| 30 | أهمية الربحية في المصارف |
| 30 | العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية |
| 36 | عوامل الربحية |
| 37 | تأثير الربحية على سعر السهم |
| 39 | الفصل الثاني :الإطار العملي(الدراسة التطبيقية) |
| 40 | المبحث الاول : عينة الدراسة و متغيراتها |
| 40 | لمحة عن عينة الدراسة |
| 42 | متغيرات الدراسة |
| 43 | المبحث الثاني : توصيف و إختبار الفرضيات |
| 43 | التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة |
| 45 | التوصيف البياني لمتغيرات الدراسة |
| 48 | إختبار الفرضيات و مناقشة النتائج |
| 53 | النتائج |
| 54 | التوصيات |
| 55 | قائمة المراجع |

فهرس الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | الرقم |
|--------|--|-------|
| 45 | تطور نسبة المخاطر الائتمانية عبر سنوات الدراسة | 1 |
| 46 | تطور نسبة مخاطر السيولة عبر سنوات الدراسة | 2 |
| 47 | تطور نسبة المخاطر التشغيلية عبر سنوات الدراسة | 3 |

فهرس الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | الرقم |
|--------|-------------------------------------|-------|
| 40 | بعض المعلومات عن عينة الدراسة | 1 |
| 43 | التوصيف الإحصائي للمتغيرات | 2 |
| 48 | ملخص نموذج الإنحدار للفرضية الأولى | 3 |
| 48 | نتائج إختبار الفرضية الأولى ANOVA | 4 |
| 49 | معاملات الإنحدار للفرضية الأولى | 5 |
| 51 | ملخص نموذج الإنحدار للفرضية الثانية | 6 |
| 51 | نتائج إختبار الفرضية الثانية ANOVA | 7 |
| 51 | معاملات الإنحدار للفرضية الثانية | 8 |

الفصل التمهيدي
الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

تواجه المصارف العديد من المخاطر لدى ممارستها للأنشطة المصرفية، ويتزايد مستوى هذه المخاطر مع تزايد حجم المؤسسة وانتشارها ودرجة التعقيد والتطور في أنشطتها والخدمات التي تقدمها. وتنقسم المخاطر التي تواجهها البنوك الى أربعة أنواع رئيسية وهي المخاطر المالية، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الأعمال، والمخاطر القطرية (البلدان).

ولقد أدت عولمة الخدمات المالية والتزايد المضطرد في التطور التكنولوجي، الى تزايد درجة تعقيد وأنواع المخاطر المصرفية التي تؤثر سلباً على سلامة أوضاع البنوك وتشكل تهديداً جوهرياً يستدعي تنفيذ الأنشطة المصرفية وفق الممارسات السليمة، وإدارة هذه المخاطر بشكل يضمن مراقبة وضبط وتخفيض المخاطر والخسائر الناجمة عنها.

على الرغم من تلك التطورات الإيجابية التي شهدتها ميدان الصناعة المصرفية، إلا أن ذلك لم يجعل البنوك بعيدة عن التحديات التي فرضتها المتغيرات العالمية، وأدى حدوث الأزمات المالية والمصرفية العالمية المتتالية إلى إفلاس العديد من البنوك حول العالم، مما أثار اهتمام العديد من المؤسسات المالية الدولية كبنك التسويات الدولي وصندوق النقد الدولي ولجنة بازل لمعايير الرقابة المصرفية، والتي وجدت أن تلك الأزمات تعود في جوهرها إلى تزايد وتنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك وتأثيرها الكبير على العمليات الاستثمارية والتشغيلية للبنك.

ومن هنا لم يعد التحدي الأكبر أمام المؤسسات المصرفية العمل على جذب وتنمية الأموال والعمل على زيادة الحصة السوقية محلياً ودولياً في ظل المنافسة الدولية فحسب، بل استثمار هذه الأموال أيضاً بالشكل الأمثل والكفاءة المطلوبة بما يعود بالنفع على المؤسسة المصرفية، ويسهم في تحقيق أعلى ربحية في ظل أقل قدر ممكن من المخاطر.

وعليه، فقد عملت البنوك على الحفاظ على مستوى معقول من المخاطر المصرفية عند اختيارها لأنشطتها واستثماراتها، وذلك بما يضمن تحييد أثر هذه المخاطر عن استمرارية البنك وتحقيق الربحية المنشودة، وهذا ما سعت البنوك العاملة في سورية إلى تحقيقه أيضاً على مدى سنوات عملها، ولكن تحديات جديدة كانت قد فرضت على القطاع المصرفي في سورية مع بدء الأزمة السورية عام 2011، حيث تسببت الأزمة بتعزيز حالات إضافية من المخاطر المصرفية.

2.1 الدراسات السابقة:

1.2.1 الدراسات العربية :

دراسة (سعد وإبراهيم ، 2021):

المخاطر التشغيلية في إطار مقررات لجنة بازل وعلاقتها بهامش الربح التشغيلي.

استهدف البحث الحالي قياس وتحليل المخاطر التشغيلية للبنوك التجارية ومدى علاقتها بهامش الربح التشغيلي، وكيفية احتساب رأس المال المطلوب بوصفه ضماناً لتغطية كافة النفقات التشغيلية وفقاً لمقررات لجنة بازل II ، وإصلاحات بازل III الصادرة في ديسمبر 2017 وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري بشأن إدارة مخاطر التشغيل، ولتحقيق الهدف السابق قام الباحثان بجمع وتحليل البيانات المالية لأكثر عشرة بنوك تجارية من البنوك العاملة في مصر، وذلك خلال الفترة ما بين 2013 - 2018 ، حيث تعكس هذه الفترة دور البنك المركزي المصري في تفعيل مقررات لجنة بازل، وإلزام جميع البنوك العاملة باستمرارية تطبيق " أسلوب المؤشر الأساسي" حتى نهاية العام المالي 2021 ، وذلك لحساب متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة المخاطر التشغيلية، وتوصل الباحثان من خلال تحليل البيانات واختبار فروض البحث إلى وجود علاقة عكسية بين المخاطر التشغيلية وربحيته للبنوك التجارية، ووجود علاقة طردية بين المخاطر التشغيلية ومُتطلبات رأس المال اللازم لمواجهةها للبنوك التجارية عينة البحث والدراسة، وتعكس

النتائج السابقة ضعف التزام البنوك المصرية بالمبادئ الأساسية للممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية حيث لا يتوفر لدى معظم البنوك المُتطلبات الأساسية للتوافق مع هذه

الممارسات، مما ينعكس سلباً في الامتثال للمعايير الدولية التي تحددها لجنة بازل III

دراسة (شخوم ، وحفاي، 2021):

أثر المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية-دراسة قياسية لعينة من

المصارف الخاصة العاملة في الجزائر للفترة (2018 - 2010) .

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تغيرات قيمة المخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية للفترة ما بين (2018 - 2010) باستخدام نماذج البانل Panel الساكنة، وقد شملت العينة على مجموعة مكونة من 06 مصارف خاصة عاملة في الجزائر.

وبعد تقدير النماذج الأساسية للبانل والمفاضلة بينها، تم التأكد من وجود فروقات عشوائية بين مفردات العينة؛ وقد خلصت الدراسة إلى أنه كلما زادت قيمة المخاطر المصرفية بوحدة واحدة تراجع معدل العائد على الأصول ب 0.02 % ، أي أن الربحية في المصارف التجارية لا تتأثر بشكل كبير بحجم المخاطرة لدى المصارف محل البحث؛ كما أظهرت دراسة التأثيرات الفردية العشوائية بين مفردات العينة وجود تأثير فردي سالب في كل من مصرف فرنسا الجزائر ومصرف باريبا ومصرف السلام الجزائر في المقابل وجود تأثير فردي عشوائي موجب في باقي المصارف.

دراسة (قره فلاح ، 2018):

أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة

العاملة في سورية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية المصرفية في البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية. ولتحقيق هذا الهدف فقد تم جمع البيانات نصف السنوية لعينة مكونة

من عشرة بنوك تجارية تقليدية خاصة في سورية وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 2009 -

2015 وجمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية للبنوك المدروسة. تم قياس

المتغير التابع المتمثل بالربحية المصرفية باستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد

على حقوق الملكية. في حين تم قياس المتغيرات المستقلة المتمثلة بمخاطر السيولة والمخاطر

الائتمانية والمخاطر التشغيلية باستخدام نسب الأصول السائلة إلى إجمالي الالتزامات، إجمالي

القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض، المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول على التوالي .

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية من جهة والربحية المصرفية من جهة أخرى سواء عند قياسها بمعدل العائد على الأصول أو معدل العائد على حقوق الملكية. كذلك أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية والربحية سواء عند قياسها بمعدل العائد على الأصول أو بمعدل العائد على حقوق الملكية.

دراسة (زكريا وحمزة ، 2021):

المخاطر المصرفية وأثرها على ربحية المصارف الإسلامية لدول الخليج - الكويت (دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال الفترة 2012 - 2019).

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير المخاطر المصرفية على ربحية المصارف الإسلامية الكويتية خلال فترة 2012-2019 وقد استندت الدراسة في عملية جمع البيانات بالقوائم المالية الخاصة بالمصارف الإسلامية عينة الدراسة، ولغرض الوصول إلى نتائج تمكننا من اختبار الفرضيات تمت صياغة العلاقة التي تربط بين متغيرات المخاطر المصرفية(مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية) ومتغيرات ربحية المصارف(معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع) ، توصلت الدراسة إلى أن المخاطر المصرفية المتمثلة في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية لها أثر معنوي على ربحية المصارف الإسلامية الكويتية عينة الدراسة.

2.2.1 الدراسات الأجنبية:

دراسة (Ilias Zakaria,2021):

Financial risks and its effects on banking profitability – Kuwaiti Islamic banks as a model – (econometrics study for the period 2012–2020)

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر المخاطر المالية على عائد البنوك الإسلامية الكويتية للفترة 2012-2020. باستخدام البيانات الخاصة للقوائم المالية للبنوك محل الدراسة، فتم دراسة العلاقة بين متغيرات المخاطر المالية (مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال) ومتغيرات الربحية المصرفية (معدل العائد على الأصول ، ومعدل العائد على الملكية ومعدل العائد على الودائع)، أظهرت الدراسة أن المخاطر المالية المتمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال لها تأثير كبير على ربحية المؤسسات المصرفية لعينة الدراسة.

دراسة (Faluk Shair,2019):

Impacts of risk and competition on the profitability of banks:

Empirical evidence from Pakistan

هدفت الدراسة إلى تعرف تأثير المخاطر والمنافسة على ربحية الصناعة المصرفية الباكستانية. تم استرجاع البيانات من الكشوف السنوية للمصارف ووزارة المالية الباكستانية والبنك الدولي التي تغطي الفترة (2007-2017). أظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر السيولة إيجابية بينما مخاطر الائتمان ومخاطر الإعسار والمنافسة تضر بشكل سلبي بربحية البنوك. كما أظهرت نتائج الدراسة أن الرسملة والحجم والضرائب ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤثر بشكل إيجابي على أرباح البنوك أثناء تطوير القطاع المصرفي والبنية التحتية. تؤثر سلبا على الربحية المصرفية في باكستان. وأيضاً تؤثر إدارة التكلفة التشغيلية بشكل إيجابي على هوامش صافي

الفائدة ولكنها تؤثر سلباً على العائد على الأصول والعائد على التكلفة في الصناعة المصرفية
الباكستانية .

دراسة (Chetan Shetty,2019):

Impact of Financial Risks on the Profitability tability of Commercial Banks in India.

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين الربحية والمخاطر المالية لـ 43 بنكا تجاريا هنديا لفترة 11 عاماً بين (2008 إلى 2018). تم اعتماد تصميم البحث الكمي في هذه الدراسة ومقاييس الربحية التي تم استخدامها في هذه الدراسة هي: العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) ، في حين أن استخدم في المخاطر المالية : مخاطر أسعار الفائدة (IRR) ومخاطر الصرف الأجنبي (FER) ، أشارت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة ضعيفة بين ROE و IRR ، وكذلك على العائد على الأصول ، فإن تأثير معدل العائد الداخلي كبير بالنسبة لجميع البنوك التجارية. في كلا مقياسي الربحية ، وجد أن معدل الفائدة الحقيقي له تأثير ضئيل.

دراسة (Saiful,2019)

Risks Management and Bank Performance: The Empirical Evidences from Indonesian Conventional and Islamic Banks

الغرض من هذه الدراسة هو فحص تأثير الائتمان والسيولة وإدارة المخاطر التشغيلية على أداء البنوك الإندونيسية .تكونت العينة المستخدمة من 26 مصرفاً تقليدياً و 11 مصرفاً دينياً في الفترة 2012-2016 .وجدت هذه الدراسة أن إدارة مخاطر الائتمان والسيولة تؤثر بشكل إيجابي على أداء البنوك الإندونيسية التي تقاس بالعائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). وفي الوقت نفسه ، وجدت هذه الدراسة أيضاً أن إدارة المخاطر التشغيلية تؤثر

بشكل إيجابي على أداء البنوك الإندونيسية التي تقاس بالعائد على الأصول ، والعائد على حقوق الملكية ، وصافي هامش الفائدة.

مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

إضافة متغير لم يتم اخذه في الدراسات السابقة هو ربحية السهم EPS في اختبار المخاطر .
تطبيق هذه الدراسة على لمصارف التقليدية السورية الخاصة خلال الفترة من 2015 الى 2020.

3.1 مشكلة الدراسة:

تشكل المخاطر المصرفية السمة الملازمة للعمل المصرفي وأحد أهم العوامل التي تترك أثرها على الربحية وتجعل نتائج أعمال البنك عرضة للخسارة في حال تجاوز حجم هذه المخاطر لحدود معينة.

وبالتالي تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

هل تؤثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك المدروسة (بنك الأهلي - بنك بيمو - بنك فرنسبنك - البنك العربي - بنك قطر) ؟

4.1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الأساسية :

يوجد أثر معنوي للمخاطر المالية والتشغيلية في ربحية المصارف التقليدية السورية الخاصة.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية :

- يوجد أثر معنوي للمخاطر المالية والتشغيلية في العائد على حقوق الملكية المصارف التقليدية السورية الخاصة.

- يوجد أثر معنوي للمخاطر المالية والتشغيلية في ربحية السهم المصارف التقليدية السورية الخاصة.

5.1 أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر المخاطر المالية والتشغيلية في الربحية في البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية، وذلك من خلال:

- تحديد فيما اذا كان للمخاطر المالية و التشغيلية اثر في ربحية المصارف السورية التقليدية الخاصة المتمثلة في حقوق الملكية.
- تحديد فيما اذا كان للمخاطر المالية و التشغيلية اثر في ربحية المصارف السورية التقليدية الخاصة المتمثلة في ربحية السهم.

6.1 أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية النظرية لهذا البحث في كونه يتناول دراسة أثر المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية على الربحية في البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية، وذلك بهدف تحديد فيما إذا كانت المخاطر المذكورة قد تجاوزت حدوداً معينة، وبالتالي قد أصبح تأثيرها سلبياً على الربحية في البنوك المدروسة، لاسيما في ظل الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد منذ مطلع العام 2011، والتي انعكست آثارها على جميع القطاعات الاقتصادية وبشكل أساسي على القطاع المصرفي، حيث نتج عنها تعاضم المخاطر المصرفية.

تكمن الأهمية العملية والتطبيقية لهذا البحث في كونه يلقي الضوء على المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية وأثرها على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية، وهذا من شأنه أن يوفر للجهات القائمة في البنك قاعدة تمكنها من إدراك البعد الحقيقي لهذه المخاطر

على الربحية التي تعتبر غاية كل بنك، مما يشكل دافعاً لهم لاتخاذ إجراءات تحوطية من شأنها أن تخفف تعرضهم لهذه المخاطر، وتدفعهم لوضع السياسات الكفيلة بتدعيم وتقوية النشاط المصرفي وضمان تحقيق أفضل الأرباح، هذا بالإضافة إلى التوصيات التي سيخرج بها البحث والتي من الممكن أن تستفيد منها الجهات المعنية.

7.1 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرنا هذه الدراسة على قطاع البنوك وتم اختيار البنوك التجارية التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق المالي دون أن تشمل البنوك الإسلامية.

الحدود الزمانية: اعتمد الباحث في هذه الدراسة على جمع البيانات من دليل البنوك المدرج

في موقع سوق دمشق المالي وعلى القوائم المالية على مواقع البنوك قيد الدراسة، خلال

الفترة من 2015-2020

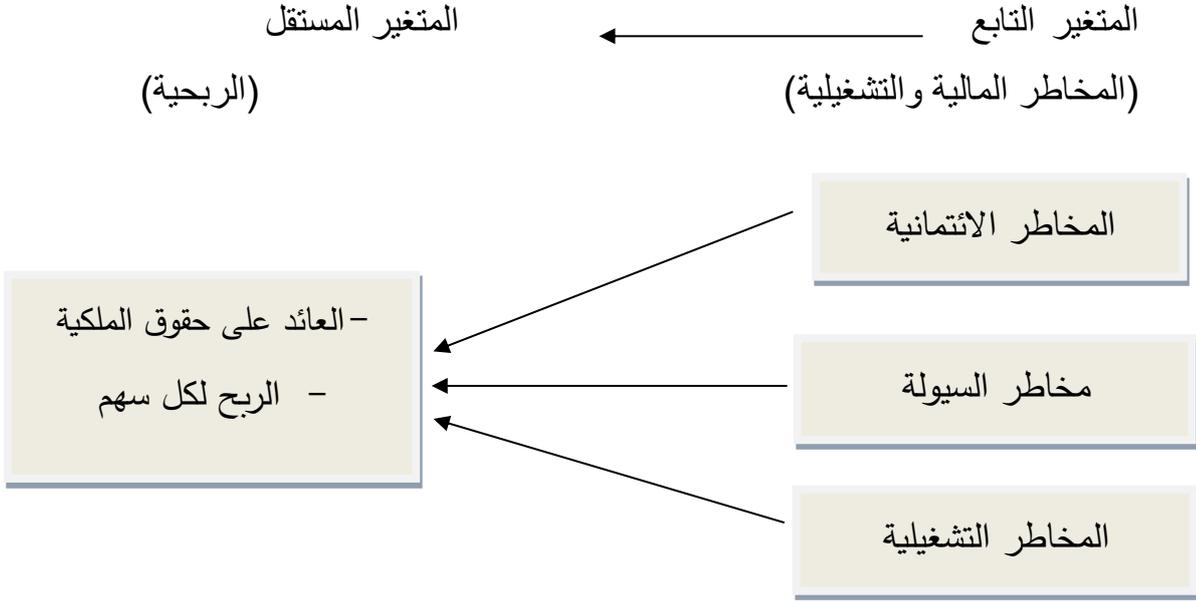
8.1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، أما بالنسبة

لعينة الدراسة فتمت الدراسة على المصارف التقليدية التالية (بنك الائتمان الأهلي - بنك بيمو

السعودي الفرنسي - بنك فرنسبنك - البنك العربي - بنك قطر)

9.1 نموذج الدراسة :



10.1 مصادر جمع البيانات وفترة الدراسة:

تم جمع البيانات المالية للمصارف المدروسة من خلال التقارير المالية المنشورة على الموقع سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من عام 2015-2020. (تم التوقف عند عام 2020 نظرا لعدم توفر اي بيانات عن بعض مصارف عينة الدراسة)

11.1 منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض لمفاهيم المخاطر المصرفية والربحية المصرفية وذلك بالاستفادة من المراجع العربية والأجنبية والدراسات السابقة من أجل تحليل البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة, بالاستفادة من القوائم المالية للمصارف.

الفصل الاول

الإطار النظري

المبحث الأول: المخاطر المالية والتشغيلية

أولاً- تعريف المخاطر:

في البنوك والتمويل، يرتبط مصطلح "الخطر" عموماً بالخسائر المالية، ولكن يتم وصفها بدقة جزءاً أكبر على أنها عدم اليقين بشأن العوائد التي يمكن تحقيقها من الأصل.

يعتبر الخطر جزءاً لا يتجزأ من عمل البنك، ومن أجل تحقيق عوائد لملاكها فلا بد أن يتحمل بعض المخاطر .

بعض المخاطر مرتبطة بنموذج عمل البنك لا تنفك عنها، مثال ذلك أن طبيعة عمل البنك هي تحويل الآجال (الاستحقاق) ويرتبط بذلك مخاطر سيولة ومخاطر الائتمان. (قندورة، 2020، ص11).

هناك العديد من التعريفات لمصطلح المخاطر ولعل أكثرها ملاءمة التعريف الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية وهو أن المخاطر عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة، ويعتبر هذا المفهوم واسعاً ويعكس وجهة النظر التي تقول أن "إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة ما بين مستوى العائد ودرجة المخاطرة". (Henring، 2004)

وبشكل عام عرفت الأدبيات المصرفية المخاطر بأنها عبارة عن احتمالية أن يتعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب في الإيراد المتوقع من استثمار أو نشاط معين، ويعكس هذا التعريف وجهة نظر المدققين الداخليين وإدارة البنك للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة لتنفيذ استراتيجياته بنجاح. (كراسنة، 2006، ص11)

- خسائر متوقعة: وهي الخسائر التي يتوقع المصرف حدوثها مثل توقع معدل عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات ، والتي يتحوط لها المصرف باحتياطات مناسبة

- الخسائر غير المتوقعة: وهي الخسائر التي تتولد نتيجة لأحداث غير متوقعة ، مثل تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة، أو تقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق، ويعتمد المصرف في هذه الحالة على رأس ماله لمقابلة الخسائر غير المتوقعة .

(قمار, زغدودي, 2020, ص4)

من خلال التعريفات السابقة يظهر أن هذه التعريفات متقاربة في معانيها، حيث أن الخطر في المجال الاقتصادي المالي تدور حول مركز رئيس وهو الاحتمالية وعدم التأكد من حصول العائد المخطط له، لهذا يمكن أن يشمل كل التعريفات السابقة: المخاطر هي مزيج من احتمال تحقق الحدث ونتائجه. (قدوز ، 2018، صفحة 24)

ثانياً - أنواع المخاطر المصرفية:

التصنيف الأول:

يصنف المخاطر على أنها تتكون من ثلاثة أنواع وهي :

1_ **مخاطر نظامية (عامة) (Systematic Risks)** : يطلق على المخاطر النظامية تسميات متعددة منها مخاطر السوق (Market risk) و المخاطر غير القابلة للتنوع (risk Undiversifiable), والمخاطر التي لا يمكن تجنبها (Unavoidable risk) و المخاطر العادية (Ordinary risk) .

هناك عدة تعريفات لهذا النوع من المخاطرة: « فهي المخاطر التي تصيب كل الاستثمارات في السوق وذلك بفضل وتأثير مجموعة عوامل مشتركة اقتصادية، وسياسية واجتماعية تؤثر بشكل مباشر في النظام الاقتصادي ككل».

كذلك: "هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات ، فلا يكون للإدارة ومتخذي القرارات أي قدرة في تحديدها أو حصرها أو تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها.

2_ مخاطر غير نظامية (خاصة) (Non-systematic Risks): يطلق على

المخاطر اللانظامية تسميات متعددة منها المخاطر التي يمكن تجنبها والمخاطر القابلة للتوزيع والمخاطر الخاصة.

أي أن هذه المخاطر تنشأ بسبب ظروف خاصة بالوحدة الاقتصادية أو شركة الأعمال، و يكون للإدارة ومتخذي القرار قدرة في تحديدها وحصريها والتخلص من آثارها من خلال التنويع، ويمكن للمستثمر التخلص منها بتوزيع محفظة الأوراق المالية الخاصة به، فإذا كانت المحفظة التي يستثمر فيها أمواله تتعرض لمخاطر معينة فإنه يمكن للمستثمر القيام ببيع جزء من الأسهم التي يمتلكها في تلك المنشأة واستخدام حصيلتها في شراء أسهم منظمات أخرى لا تتعرض لمثل هذه المخاطر.

ويتضح مما تقدم أن المخاطر اللانظامية هي تلك المخاطر الخاصة بالشركة التي يمكن إزالتها بالكامل من خلال تكوين محفظة يتم تنويعها بشكل كفاء، ومن أمثلة هذه المخاطر :

- موجات الإضراب العمالية بين الحين والآخر سواء في الشركة المصدرة أو احد فروعها .
- ظهور منافسين جدد في نفس النشاط التي تمارسه المؤسسة.
- الأخطاء الإدارية في الشركة .
- الحملات الدعائية (الإشهارية) لمنافسي المؤسسة.
- التغيرات التي تطرأ على أذواق المستهلكين .
- ظهور قوانين وتشريعات التي تصيب بشكل كبير الشركات المنتجة للسلع الاستهلاكية مثل شركات المشروبات المنتجة للسلع حيث مبيعاتها لا تعتمد على النشاط الاقتصادي والتغيرات التي تطرأ على السوق بدرجة كبيرة.

3_ **المخاطر الكلية:** هي التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار في السوق المالية أو في مجال استثماري آخر , عند جمع المخاطر النظامية مع الخاطر اللانظامية ستتشكل المخاطر الكلية أو مخاطر المحفظة , وهذه المخاطر هي التي سيتحملها المستثمر في الأوراق المالية واستثمارات أخرى وبينما يستطيع المستثمر التأثير على المخاطر اللانظامية من التنوع , فإنه لا يستطيع التأثير على المخاطر النظامية .

ونبين المخاطر النظامية والمخاطر اللانظامية وفق للمعادلة التالية :

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر النظامية} + \text{المخاطر غير النظامية}$$

(قمار, زغدودي, 2020, ص4)

التصنيف الثاني :

ومن الناحية المصرفية والعملية يمكن تقسيم المخاطر التي تواجهها البنوك إلى أربعة أقسام رئيسية وهي: المخاطر القطرية أو الدولة Country Risks، والمخاطر المالية Financial Risks، والمخاطر التشغيلية Operational Risks، ومخاطر الأعمال Business Risks.

وفيما يلي تلخيص موجز لأبرز المخاطر التي تواجهها البنوك مع التركيز على المخاطر التشغيلية كونها تعتبر الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة:

❖ المخاطر القطرية أو الدولة Country Risk

تعتبر المخاطر القطرية أو مخاطر الدولة المدخل الأساسي الذي تركز عليه البنوك في الدخول الى بلد ما من عدمه وتحديد مستوى التقبل للمخاطر الأخرى بناءً على مستوى مخاطر الدولة.

بشكل عام فإن مخاطر الدولة تعرف أنها عبارة عن الخسائر المحتملة الناجم عن عدم الوفاء بالالتزامات تجاه البنك نتيجة مخاطر وأحداث سياسية أو اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية متعلقة بدولة معينة مما يجعل الأفراد أو المؤسسات غير قادرين على الوفاء بالالتزامات تجاه البنك، ولذلك يعتبر هذا الخطر متأصل أو ملازم للدولة (Inherent) بغض النظر عن مستوى كفاءة إدارة البنك وأدائه في تلك الدولة. وتتمثل المخاطر القطرية في ثلاثة عناصر أساسية والمتمثلة في مدى الإستقرار السياسي، ومستوى الإستقرار الإقتصادي، ومدى توفر الموارد الطبيعية والتعرض للكوارث، حيث أن المخاطر القطرية تزيد من درجة عدم اليقين للبنوك (Uncertainty) وبالتالي تعتبر مدخلاً هاماً لدراسة وتقييم المخاطر المصرفية ككل.

❖ المخاطر المالية Financial Risks

وتشتمل على مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة:

أ. مخاطر الائتمان Credit Risk

المخاطر الائتمانية هي الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بالالتزامات في المواعيد المحددة، بسبب ظروف عامة سياسية أو اقتصادية أو ظروف خاصة بالمقترض نفسه، ويعبر عنها مصرفياً بمخاطر التعثر Default Risk.

و تتحقق المخاطر الائتمانية نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية منها:

• العوامل الخارجية:

-تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.

-تغيرات في حركة السوق ترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل.

• العوامل الداخلية:

- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.

- عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة

- ضعف سياسات التسعير

- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

بشكل عام، ومن أجل تخفيض الخسائر الناجمة عن مخاطر الائتمان يتحمل مجلس إدارة البنك والإدارة العليا المسؤولية في وضع واعتماد استراتيجية منح التسهيلات وسياسات وإجراءات عمل تتلاءم مع الواقع العملي والبيئة المصرفية وأن يتم مراجعتها وتحديثها باستمرار، وتعيين الكادر المؤهل القادر على القيام بتنفيذ عمليات المنح والمتابعة والمراقبة. (قمار، زغدودي، 2020، ص4)

ب. مخاطر السوق Market Risk

تعرف مخاطر السوق بمخاطر التعرض إلى الخسائر الناتجة عن عوامل السوق، أي هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات البنك ورأسماله والناجمة عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع. وهذا النوع من المخاطر تم إضافته إلى متطلبات معيار كفاية رأس المال في العام 1996، بحيث يتوجب على البنوك الاحتفاظ برأسمال لمواجهة مخاطر السوق بأنواعها، وفيما يلي توضيح لأقسام مخاطر السوق: (قمار، زغدودي، 2020، ص6)

ب-1: مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk

هي المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة والتي قد يكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله، حيث أن البنوك تواجه هذه المخاطر من منطلق كونها وسيط مالي ولذلك فإن مخاطر أسعار الفائدة قد تنطوي على تهديد كبير لأرباح البنك ورأسماله، الأمر الذي يتطلب من البنك إدارة مخاطر سعر الفائدة من خلال المحافظة

على مستويات مقبولة بالنسبة للبنك. وهناك أوجهاً متعددة من مخاطر سعر الفائدة أهمها إختلاف مواعيد الإستحقاق مقابل سعر الفائدة الثابت، وإعادة التسعير مقابل سعر فائدة متغير لأصول البنك وخصومه ومراكزه المالية خارج الميزانية. (BCBS,2001)

ب-2: مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Rate Risk

وهي المخاطر الناتجة عن عدم التأكد من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المنشأة، والتي تنشأ من تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. (وهدان، 2017، صفحة 15)

وكما هو معلوم فإن المصارف تحتفظ عادة بجزء من أصولها بالعملات الأجنبية، لتلبية احتياجات عملائها المختلفة. لذلك فإن أي تغيير في أسعار العملات سينعكس على قيمة تلك الأصول سلباً أو إيجاباً. من هنا تأتي أهمية أسعار الصرف إذ أنها تعنى بتحديد نسبة الأرباح والخسائر في الأصول المصرفية. (عمران، 2015، صفحة 470)

ب-3: مخاطر أسعار الأوراق المالية والسلع Price Risk

هي مخاطر إحصائية تعرض البنك لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للسندات والأسهم والبضائع، لذلك يجب أن تقوم البنوك بإعداد وإعتماد سياسات محددة تحكم التعامل مع هذه الأنشطة، وأن تعكس هذه السياسات مستوى قبول البنك للمخاطر المختلفة التي قد تنشأ عن المتاجرة والإستثمار، ويعتبر قياس مخاطر السعر في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال.

ت. مخاطر السيولة Liquidity Risk

هي المخاطر التي قد تؤدي الى تحقيق خسائر نتيجة عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الإستحقاق بسبب عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة لمقابلة هذه الإلتزامات بأقل خسائر ممكنة.

وتعتبر إدارة السيولة في البنوك أمراً في غاية الأهمية وينطوي على مخاطر عالية لأن الفشل في المحافظة على مستويات سيولة ملائمة قد يؤدي الى انهيار البنك وفشله كمؤسسة مالية. (BCBS,1996)

❖ مخاطر الأعمال Business Risks

أ. المخاطر الإستراتيجية Strategic Risk

هي تلك المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك و على رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي . الأمر الذي قد يؤدي الى إلحاق خسائر أو ضياع فرص بديلة.

يتحمل مجلس إدارة المصرف المسؤولية الكاملة عن المخاطر الاستراتيجية وكذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر استراتيجية مناسبة في البنك .

فالسياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل هي حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها على المدى القصير والطويل بالتالي لابد من وجود إرشادات تبين توقيت و اجراءات مراجعة استراتيجية البنك . (قمار,زغودي,2020,ص7)

ب. المخاطر القانونية والتنظيمية Legal & Regulatory Risks

تتجلى هذه المخاطر نتيجة عدم الإلتزام بالقوانين والإرشادات والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي، وتنشأ المخاطر القانونية (Legal Risks) عن عدم التزام البنك بالقوانين المنظمة للعمل في الدولة التي يعمل بها البنك، في حين تنشأ المخاطر التنظيمية (Regulatory Risk) عن مخالفة البنك القوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية. وتجدر الإشارة أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد صنفت المخاطر القانونية والتنظيمية ضمن المخاطر التشغيلية وفق إتفاق بازل II. (حشاد، 2005).

ت. مخاطر السمعة Reputation Risk:

تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تتجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه.

وبشكل عام، فإن مخاطر السمعة تكون نتيجة طبيعية لعدم نجاح البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر المصرفية الأخرى التي يواجهها البنك، وكذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يتسبب بحدوث أفعال سلبية واسعة، حيث يتسبب الإخلال بالإحتياطات الأمنية سواء بسبب الإعتداءات الداخلية أو الخارجية على نظام البنك في إنتزاع ثقة العملاء في سلامة عمليات البنك، كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم إعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل. (حشاد، 2005).

❖ المخاطر التشغيلية Operational Risks

تعتبر المخاطر التشغيلية موضوعاً حديثاً على الساحة المصرفية تم تقديمه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في إطار إتفاقية بازل II، وعلى الرغم من أن هذا الصنف من المخاطر في الواقع قائم منذ قيام النشاط المصرفي، إلا أن أمر إبرازه والإهتمام به ووضع متطلبات رأسمالية لمواجهةته والتحوط له يعتبر أمراً حديثاً، ولا يزال في المراحل الأولى للتطبيق نظراً لكون آثاره السلبية لم تكن بارزة وواضحة في السابق، إلا أن الأزمات المصرفية المتتالية التي عصفت بالعديد من الدول (مثل أزمة المكسيك في نهاية العام 1994 والأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا في العام 1997 والبرازيل وروسيا وتركيا والأرجنتين) أدت إلى انهيار بنوك كبيرة، وألحقت خسائر جسيمة لاقتصاديات هذه الدول، وبالتالي هددت الاستقرار المالي بشكل عام، أدت بالبنوك والسلطات الرقابية والمنظمات والهيئات الدولية المعنية بالاستقرار المالي الى البحث عن الأسباب الفعلية وراء

هذه الأزمات، والتي خلصت إلى أن أهم أسباب هذه الأزمات هو الضعف الواضح في الحوكمة وضعف أنظمة الرقابة الداخلية ورقابة الجهات الحكومية، والضعف الواضح في إدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر التشغيلية بشكل خاص.

وتجدر الإشارة إلى أن التطور المتسارع في النشاطات والخدمات المصرفية وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والخدمات المصرفية الإلكترونية (E-Banking)، بالإضافة تزايد اعتماد البنوك على جهات خارجية في توفير بعض الخدمات والمتمثل بالإسناد الخارجي (Outsourcing) الأمر الذي أدى إلى تزايد أهمية المخاطر التشغيلية وأصبحت محوراً أساسياً من محاور إدارة المخاطر، وفي نفس الوقت تزايد الاهتمام بها من قبل الهيئات الدولية والسلطات الرقابية والمؤسسات المصرفية.

أولاً : تعريف المخاطر التشغيلية:

هي المخاطر الناتجة عن عدم تكيف الإجراءات مع النشاط أو فشلها في تحقيق هدفها. (أمال، 2013، صفحة 66)

هناك عدة تعريفات للمخاطر التشغيلية حيث تم تعريفها على أنها أية مخاطر غير مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، وهذا التعريف لم يحدد أنواع المخاطر التشغيلية التي تواجهها البنوك حالياً ولم تزود البنوك بقواعد أساسية لقياس المخاطر وحساب متطلبات رأس المال.

ولكن أفضل تعريف هو الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن إتفاق بازل II الذي عرفها على أنها "مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية. ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية". ولا يعتبر الاحتفاظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناشئة عن المخاطر التشغيلية خياراً في إطار بازل II بل هو جزء جوهري فيه. (BCBS, 2004)

ويعتبر هذا التعريف أكثر وضوحاً وأعمد على التعريف السببي (Causal Definition) للمخاطر التشغيلية، كما أنه حدد أنواعها والمتطلبات الرأسمالية اللازمة لمقابلتها.

تجدر الإشارة الى أنه يوجد فرق مهم ما بين مخاطر العمليات (Operations Risk) والمخاطر التشغيلية (Operational Risk)، حيث أن **مخاطر العمليات** تتعلق بالنشاطات التي تقوم بها دائرة العمليات في البنك كون دائرة العمليات مسؤولة عن الإجراءات وعمل التسويات وتأكيدھا، في حين أن **المخاطر التشغيلية** مفهومها أشمل وأعم حيث انه ليس فقط دمج الأنشطة الرقابية للدوائر المختلفة بل أيضاً إحتمالية تعرض المؤسسة لحدوث أية مخاطر أخرى.

ثانياً : مصادر المخاطر التشغيلية

نظراً لعولمة الخدمات المالية فإن الأنشطة المصرفية تتجه نحو المزيد من التنوع والتعقيد مما أدى الى زيادة درجة وأنواع المخاطر التي تواجه البنوك، ونتيجة للتطور المصرفي والأزمات التي حدثت في الآونة الأخيرة أكدت بروز مخاطر ذات أهمية الى جانب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ومن أهم هذه المخاطر: (صندوق النقد العربي، 2004).

أ. المخاطر الناجمة عن أخطاء المعالجة اليدوية للبيانات وما يترتب عليها من مخاطر أعطال أنظمة الكمبيوتر والتي تعود بشكل أساسي الى ضعف مقدرة البنك في التحكم في التقنيات الآلية المتطورة المستخدمة في العمل المصرفي خاصة في ظل تزايد الإعتماد على الأنظمة الآلية والتقدم التكنولوجي في تنفيذ العمليات المصرفية.

ب. مخاطر عمليات الإحتيال الخارجية وإختراق أنظمة الكمبيوتر في ظل تنامي التجارة الإلكترونية.

ت. المخاطر الناجمة عن عمليات الإندماج بين المؤسسات المصرفية الكبرى وإحتمالية إعادة النظر فيها الأمر الذي يشكل إختباراً لقدرة الأنظمة الجديدة على الإستمرار.

ث. الإستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من قبل أطراف خارجية (Outsourcing) والمشاركة في أنظمة المقاصة والتسويات يفرض على البنوك

ضرورة المحافظة على نظم عالية الجودة للرقابة الداخلية وأنظمة الحفظ الإحتياطي (Back-up Systems).

ج. في إطار اعتماد البنوك على الوسائل المختلفة لتخفيض حدة التعرض لمخاطر الائتمان والسوق من خلال الضمانات والمشتقات المالية أو الإسناد الخارجي أو التوريق (تحويل الموجودات الى سندات Securitization) فإن البنوك قد تواجه مخاطر جديدة ناتجة عن إستخدام هذه الوسائل.

مما تقدم يتضح بشكل جلي أن المخاطر التشغيلية عبارة عن نتائج للممارسات المصرفية أحياناً وعن ضعف في أنظمة الرقابة والضبط الداخلي أو فشل في الأنظمة الآلية أحياناً أخرى.

ثالثاً : أنواع المخاطر التشغيلية

أكدت لجنة بازل أن المخاطر التشغيلية تعبير له عدة معانٍ في الصناعة المصرفية، لذلك يتوجب على البنوك ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية كون ذلك يساعدها في تحديد المخاطر التي تتطوي على خسائر كبيرة، وفيما يلي أنواع المخاطر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسبما أوردتها ورقة الممارسات السليمة (2003) والمعدة من قبل لجنة بازل:

أ. تنفيذ وإدارة العمليات

هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، ومثال ذلك: الأخطاء في إدخال البيانات، الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، الخلافات التجارية، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.

ب. العنصر البشري

الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد)، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، المساهمين، الجهات الرقابية وأي طرف ثالث. ومن الأمثلة عليها: عمليات الاحتيال الداخلي من قبل موظفين، (كالاختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة، إساءة استخدام بيانات العملاء السرية، التواطؤ في السرقة، السطو المسلح، الابتزاز، الرشاوى، والتهرب الضريبي المتعمد) وعمليات التداول دون تحويل وإنجاز حركات غير مصرح بها، والمعالجات الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين، ممارسات العمل والأمان الوظيفي.

ت: الأنظمة الآلية والاتصالات

الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة، وتشمل: إنهيار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب، الفائدة المفقودة بسبب العطل.

ث: الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية

الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل. وتشمل: الإحتيال الخارجي (كالسرقة والسطو المسلح، تزيف العملات والتزوير، والقرصنة التي تؤدي الى تدمير الحواسيب، سرقة البيانات، الإحتيال عبر بطاقات الائتمان، الإحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإرهاب والإبتزاز) والكوارث الطبيعية (الهزات الأرضية، والحرائق، والفيضانات...إلخ).

المبحث الثاني : الربحية

تمهيد :

يعد موضوع مؤشرات الربحية ودورها في تحديد اسعار أسهم الشركات, أحد الموضوعات الحيوية المهمة في أدبيات الإدارة المالية والاسواق المالية, ضمن موضوع دراسة العوامل والمتغيرات المؤثرة في اسعار الاسهم ، حيث قدمت العديد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع للتعرف على طبيعة العوامل التي تؤثر في سلوك أسعار الاسهم, للإستفادة منها ايجابياً في تلك الاسواق ومنع وتقليل الحالات السلبية التي تؤثر على أسعار الاسهم في سوق الأوراق المالية ,اذ تتقلب أسعار الاسهم في السوق المالية بفعل عوامل عديدة تدفعنا للتساؤل حول الاسباب المؤدية الى هذا التقلب ، ووفق النظرية المالية لتداول الاسهم فإن تقلبها يعتمد على مؤشرات ومتغيرات مختلفة ,يرتبط اكثرها بمؤشرات أداء الشركات المصدرة لهذه الاسهم والمعلومات الاساسية التي تقدمها مؤشرات الأداء هذه ، ومن المؤشرات المهمة المؤثرة في تقلبات أسعار الاسهم هي مؤشرات الربحية في الشركات المساهمة ، وعليه سيقدم هذا المبحث خلفية معرفية عن الربحية وعن مؤشرات الربحية.

1. مفهوم الربح و الربحية :

تشير العديد من الأبحاث والدراسات الأكاديمية إلى وجود تداخل كبير بين كل من مفهومي الربح والربحية، فكثيراً ما يتم استخدام مصطلح الربح للإشارة إلى معنى الربحية، كما يتم تداول مفهوم الربحية للدلالة على معنى الربح. ولكن هل يعبر الربح بالضرورة عن المعنى نفسه الذي تعبر عنه الربحية، وهل يعكس تحقيق الربح الوصول إلى الربحية بصورة أوتوماتيكية؟

(فلاح، 2018، صفحة 58)

2. الفرق بين الربح والربحية:

على الرغم من استخدام مصطلحي الربح والربحية بصورة تبادلية للإشارة إلى المعنى نفسه، وعلى الرغم من الترابط الوثيق بينهما واستخدامهما على حد سواء لتقييم النجاح المالي للمنشأة أو

المصرف، إلا أن كلا من المصطلحين ينطوي على معنى مختلف عن المعنى الذي يعبر عنه المصطلح الآخر.

كما ذكر سابقاً، يشير الربح إلى الزيادة في الإيرادات عن التكاليف التي يتكبدها المصرف في سبيل حصوله على هذه الإيرادات خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. ويعتبر مقياساً مطلقاً للمكاسب الإيجابية من عملية الاستثمار أو الأعمال التجارية بعد خصم كافة المصاريف من دون أن يعكس حجم الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقه.

من ناحية أخرى، تمثل الربحية حجم الأرباح بالنسبة لحجم الأعمال، وهي مقياس نوعي وفعال للحكم على مدى الكفاءة في استخدام الموارد لإنتاج الربح، ويتم من خلالها قياس القوة الإيرادية للمصرف على امتداد فترة زمنية معينة، فهي تأخذ بعين الاعتبار حجم الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق الربح.

إذا وبخالف الربح، فالربحية ليست رقماً مطلقاً بل هي مقياس نسبي لنجاح أو فشل الأعمال التجارية ويتم من خلالها معرفة البديل الأكثر ربحية، بينما لا يعطي الربح كمقياس مطلق النتيجة الدقيقة للكفاءة أو التغير في الكفاءة، ولا يمكن الاعتماد عليه لمقارنة كفاءة الأعمال التجارية أو المقارنة بين أداء عدة مصارف خلال فترة معينة على عكس الربحية التي تحدد ثبات أو تدهور أو تحسن الوضع والأداء المالي للبنك ويمكن من خلالها تحديد المصرف الأكثر كفاءة في توظيف الموارد وذلك على مدى فترة معينة من الزمن.

بصورة أوضح، تتجلى نقطة الخلاف في أنه من الممكن لقطاع الأعمال توليد الربح ولكن ليس بالضرورة أن يحقق ربحية بمجرد تحقيق الربح. بعبارة أخرى، الربح هو معيار ضروري ولكنه غير كافٍ لاعتبار العمل محققاً للربحية. (فلاح، 2018، صفحة 59)

3. ماهية الربحية :

يمثل هدف الربحية الغاية التي من أجلها تنشأ مؤسسات الأعمال بأنواعها المختلفة، وقد يعبر عن هذا الهدف من خلال الربح المحاسبي الناتج عن قائمة الدخل في حالة ظهور نتيجة الدخل بالموجب، أو من خلال هدف تعظيم الثروة أي ثروة المساهمين التي تتمثل بالأسهم التي يمتلكونها، والذي يسمى أيضاً بـ " تعظيم القيمة السوقية للسهم".

إن ربحية السهم تعتبر مؤشراً من أهم مؤشرات الربحية لأنه يسهل مقارنة هذه الربحية للسهم خلال السنوات السابقة فضلاً عن مقارنته بربحية السهم لشركات أخرى وبالتالي فإن المستثمرون يجدون في هذا المؤشر وسيلة طيبة وملائمة لترشيد قراراتهم الاستثمارية وبالتالي يؤثر على الطلب على تلك الأسهم. (هيتجر، ماتوتش، ص 689)

ويرى " عطا الله " أن معدل العائد للسهم يعني الكثير من الأهمية لجميع الأطراف المهمة به من إدارة وحملة أسهم ومستثمرين متوقعين للأسهم فهذا المعدل دليل ملموس على أن المنظمة تستطيع توزيع أرباح أكثر (إذا رغبت في ذلك) أو احتجاز أرباح أكثر لرفع القيمة الدفترية للسهم أو لاستعمالها في سداد الديون طويلة الأجل أو في التمويل الداخلي " الذاتي " للتوسعات الخاصة بالمنظمة وهذه الأمور تمثل متغيرات ذات أهمية خاصة في التأثيرات الايجابية علي القيمة السوقية للأسهم العادية إذا ما اقترنت بمستويات مخاطر متدنية ولذا فإن معدل العائد على السهم يمثل احد المنطلقات الأساسية لتحسين قيمة المنشأة في السوق وهو الهدف الرئيسي للمدير المالي في أي منشأة وهو مقياس شامل يمكن بواسطته الاستدلال - وبشكل عام - على مدى كفاءة إدارة المنظمة في إدارة الأنشطة التشغيلية والتمويلية فيها.

وهناك بعض المشاكل التي تظهر عند حساب عائد السهم حيث يمكن عادة زيادة عائد السهم بمجرد تخفيض عدد الأسهم المصدرة عن طريق شراء أسهم خزانة .وعلاوة على ذلك فإن رقم عائد السهم لا يعترف بالتزايد المحتمل في الاستثمار المبدئي للمساهمين بمعنى أن عائد السهم -مع ثبات العوامل الأخرى - من الممكن أن يتزايد من سنة لأخرى عندما تقوم الشركة بإعادة استثمار الأرباح في النشاط وذلك بسبب التزايد في رقم الأرباح دون زيادة مصاحبة له في عدد الأسهم القائمة بالشركة .فالمحللون الذين يعتقدون أن الشركة سوف تتمكن من تحقيق أرباح أعلى

في المستقبل قد يقوموا بتقييم أسهم هذه الشركة بأعلى مما يبرره مستوى أرباحها الحالي والعكس صحيح . (خالص، 2018 ، ص390)

وكذلك يشير " هندي " إلى أن مقارنة ربحية السهم العادي بالمخاطر التي تتعرض لها هذه الربحية يمكن أن يكون أساس للمفاضلة بين هياكل رأس المال البديلة غير أن ما يعاب عليه هو معالجته للربحية والمخاطر كل على حدة دون محاولة الربط بينهما بطريقة موضوعية . هذا بالإضافة إلى أن ربحية السهم لا تعتبر المعيار السليم للحكم على سلامة القرار المالي ، لذا فمن المقترح استخدام مدخل القيمة السوقية للسهم كأساس للمفاضلة بين هياكل رأس المال البديلة إذ انه يعتبر معيارا مقبولا للحكم على القرارات المالية على أساس انه يقوم على الربط بين العائد والمخاطرة بطريقة موضوعية.

ويستخلص مما سبق أن المستثمرين يفضلون الأسهم ذات معدلات الربحية المرتفعة، دون الأسهم ذات معدلات الربحية المنخفضة، وترتبط تلك التفضيلات بتقليل مخاطر تناقص المعلومات لدى المستثمرين إضافة إلى قوة ومتانة المركز المالي الذي يقف خلف إدارة الشركة المصدرة للورقة المالية ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة فهم المستثمر لأداء الشركة وهذا يقلل بدوره من حالة عدم التأكد من تقديرات المستثمرين لربحية السهم في المستقبل وتترك تلك الوفورات آثارها الايجابية في ارتفاع لمعدل دوران أسهم المنشآت ذات معدلات الربحية المرتفعة . أو تدنية التقلبات السعرية بالنسبة لعدد العمليات المبرمة على أسهم تلك المنشآت.

(هندي، 2000 ، ص24 - 25)

ويتم احتساب الربحية إما من خلال استخراج العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح من خلال نسب الربحية المرتبطة بالاستثمار وهي معدل العائد على الاستثمار (Return On Investment (ROI) وكذلك معدل العائد على حقوق الملكية (Return On Equity (ROE أو من خلال ارتباط الأرباح بالمبيعات من خلال نسبة هامش الربح الصافي .

4. أهمية الربحية في المصارف:

وتبرز أهمية الربحية بالنسبة للمصارف من النقاط الآتية:

تعد الأرباح عنصراً أساسياً في مواجهة الأخطار التي يتعرض إليها المصرف ليتمكن من الاستمرار في نشاطاته التشغيلية.

1- تنمية رأس مال المصرف وموارده الذاتية عن طريق:

- إعادة استثمار الأرباح بشكل مباشر واستخدامها لتكوين الاحتياطيات والأرباح المحتجزة.
- تحفيز المستثمرين على الاكتتاب في المصرف عند زيادة رأس ماله.
- تقديم عائد مقبول للمساهمين على رأسماله مما يعزز ثقتهم في المصرف الذي يساهمون فيه.

2- تعدُّ الأرباح مؤشراً أساسياً على مركز المصرف وقوته ودليلاً على كفاءة الإدارة وفعاليتها في اتخاذها للقرارات ورسم السياسات، وهذا مما يزيد من ثقة الملاك والعملاء بالمصرف وهو أمرٌ بالغ الأهمية.

3- تعدُّ الأرباح من أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم الفشل أو النجاح للمصرف.
(الحوارني ، 2010، ص71)

5. العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية:

عوامل البيئة الداخلية :

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة سواء كانت سياسية، اقتصادية، تشريعية، ... الخ، أو داخلية تتعلق بالمصارف نفسها كحقوق الملكية، الموجودات، السيولة .. الخ . نذكر منها :

(حزوري، 2018، ص79-81)

1- إدارة المصرف

تتأثر ربحية المصارف التجارية بمدى قدرة إدارة هذه المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

فقدرة إدارة المصرف على إدارة هي لها المالي بشقيه إدارة الموارد وإدارة الاستخدامات يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف، ففي حال تمكنت هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد المصرف في موجودات ذات عوائد مجزية آخذة بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه المصارف وتعظيم ثروة مالكيها وربحية المصارف التجارية ما هي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك المصارف، فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تم منها من تعظيم ربحية تلك المصارف من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان.

2- حجم المصرف:

يقاس حجم المصرف عادة بمقدار ما يملكه المصرف من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكل حجم المصرف مقاساً بالموجودات يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبيراً في المصارف الصغيرة وذلك بالمقارنة مع المصارف الكبيرة، ولكن يلاحظ أن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة، بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر، الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية، كما أن زيادة حجم موجودات المصارف التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، فمن المتوقع دائماً أن زيادة موجودات المصرف سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها.

وفي حال قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح غير موزعة) نجد أن المصارف التي تملك حقوق ملكية كبيرة، تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها، مما قد ينع سعلى حجم ودائع العملاء لديها وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية.

3- السيولة:

يقصد بسيولة المصرف قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع، وبالتالي فإن السيولة تساعد المصرف على تجنب الخسارة التي

قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، وبذلك يمكن القول بأن السيولة تمثل عنصر الحماية والأمان على مستوى المصرف مع المحافظة على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت.

وبالتالي نظراً لأهمية السيولة للمصارف فإنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عن حد أدنى من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع وذلك حتى لا يضطر البنك إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر ويساعد هذا التقدير في الموازنة بين متطلبات السيولة والربحية.

ونظراً لأهمية السيولة في المصارف، تضع البنوك المركزية للرقابة على البنوك منها تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك، حيث تحدد السلطات النقدية حدوداً دنياً للسيولة التي لا بد من توافرها لدى البنوك والبنك المركزي بصفته المقرض الأخير للبنوك في حالة تعذر تدبير موارد نقدية لمقابلة التزاماته . وفي جميع الأحوال يتطلب الأمر الموازنة بين هدفي السيولة والربحية وهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، بمعنى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر، فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك فإن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا تحقق عوائد أو التي تحقق عوائد منخفضة وهذا يتعارض مع هدف الربحية، من هنا فإنه يجب على الإدارة المصرفية خلق توازن بين السيولة والربحية.

3- الودائع:

تعتمد المصارف اعتماداً كبيراً على الودائع المقدمة من الجمهور لتمويل القروض التي يجري تقديمها للعملاء، وذلك باعتبار أن الودائع تمثل مصدر التمويل الأرخص للمصارف، حيث يخلق توافر حجم أكبر للودائع قدرة متراكمة لدى المصرف لتقديم المزيد من القروض وتحقيق المزيد من الأرباح. ولكن تجدر الإشارة إلى أن وجود المزيد من الودائع مع غياب الطلب المرتفع على القروض يمكن أن يؤدي إلى انخفاض أرباح المصرف، وذلك لأن المصرف يكون مضطراً لدفع فوائد مرتفعة على الودائع كالودائع الثابتة وذات الأجل دون أن يحصل على مقابل من الفوائد المدينة التي يتقاضاها على القروض. (طقطق، معلا، ووالي، 2020، صفحة 29)

عوامل البيئة الخارجية:

تشمل عوامل البيئة الخارجية المتغيرات التي لا تتعلق بممارسات إدارة المصرف بل هي خارجة عن سيطرة الإدارة، وتمثل عوامل غير مباشرة ترتبط بالبيئة المحيطة ولكن لها تأثير كبير على تشغيل وأداء المصارف.

أبرز هذه العوامل ما يلي:

1- الضرائب:

تمارس الضرائب تأثيرها على الربحية لأنها تؤثر على القدرة التنافسية لمختلف الأدوات والاستثمارات في السوق المالية، فعلى سبيل المثال فرض ضرائب على الدخل من الفوائد مع تطبيق إعفاء ضريبي على الأرباح الرأسمالية يعدل الطلب على الودائع ويجعلها أقل جاذبية من الاستثمار في الأوراق المالية.

كما تؤثر الضرائب على السياسة الاستثمارية للمصرف حيث تعمل المصارف بشكل عام على ضبط قراراتها وتعديل سياساتها بالشكل الذي يضمن لها التقليل من الضرائب الواجب دفعها فضلاً عن محاولة الاستفادة من تواجد أي ثغرات في قانون الضرائب، بصورة أخرى فإن المجالات الرئيسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم بيئة الأعمال وإمكانية تحقيق الربح

في المصارف هو في الطريقة التي تتبعها السلطات المالية في فرض الضريبة على الأرباح وإيرادات الفوائد، فالعديد من السلطات المالية تطبق الضرائب المباشرة على المعاملات المصرفية أو تحدد الحد الأدنى من الدخل الخاضع للضريبة. وبالتالي فإن زيادة مقدار الضريبة ينتج عنه تناقص مقدار الربح الصافي مالم تتمكن الإدارة من تمرير العبء الضريبي إلى العملاء عن طريق رفع الرسوم والعمولات وهوامش الفائدة. (فلاح، 2018، صفحة 69)

2- التضخم:

التضخم هو عامل هام من عوامل الاقتصاد الكلي الذي قد يؤثر على الإيرادات المصرفية، ويعتمد تأثير التضخم على الربحية بصورة إيجابية أو سلبية من خلال القدرة على توقع مسار التضخم بصورة صحيحة، فمعدلات التضخم المتوقعة بصورة مسبقة تمكن المصرف من ضبط أسعار الفائدة بالوقت المناسب من أجل زيادة الإيرادات بصورة أكبر من التكاليف (الأثر الإيجابي)، حيث يتم زيادة أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية بأكثر من نقطة مئوية مقارنة مع الودائع بدلاً من ذلك، يؤدي التباطؤ في تعديل أسعار الفائدة من قبل المصارف إلى زيادة أسرع في تكاليف المصرف مقارنة مع الإيرادات وبالتالي إلى انخفاض الربحية (تأثير سلبي). (فخري، 2016، صفحة 153/152)

3- الناتج المحلي الإجمالي:

يستخدم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على حالة الدورة الاقتصادية، حيث تؤثر الاختلافات في الدورات الاقتصادية على العرض والطلب على التسهيلات الائتمانية والودائع، فارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى وجود فرص مواتية للمصرف يمكن من خلالها تحقيق الربحية، لان ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يحدث خلال فترة الازدهار الاقتصادي التي تتسم بزيادة الطلب على التسهيلات وتتحفض مخاطر عدم السداد وتحسن قدرة المصرف على توليد الأرباح، وتحدث الحالة المعاكسة عند انخفاض الناتج المحلي الإجمالي حيث يعتبر ذلك مؤشراً على وجود ظروف سوقية غير مواتية وتزداد حصة المصرف من التسهيلات المتعثرة وتتدهور الأرباح. (زعت، 2006، صفحة 96/95)

4- المنافسة:

تعتبر المنافسة المصرفية عن الإجراءات التي تسعى من خلالها البنوك إلى التأقلم مع التطورات الدائمة على مستوى السوق من خلال المحافظة على العملاء الحاليين وجذب أكبر عدد ممكن من العملاء المرتقبين والاستجابة لطلباتهم المعقدة والمتغيرة باستمرار.

يظهر غياب السلوك التنافسي في حال تركيز السوق ووجود نوع من الاحتكار في السوق المصرفية، حيث يتاح للبنك فرصة ممارسة السلطة في تسعير المنتجات وتحقيق أرباح مجزية من خلال القدرة على فرض هوامش فائدة عليا عن طريق تحديد أسعار فائدة أعلى على القروض وأدنى على الودائع، و ذلك عكس ما هو عليه الحال عند التنوع والانتشار وتواجد العديد من الأطراف العاملة في مجال تقديم الخدمات المصرفية، ففي ظل وجود مناخ تنافسي يجد البنك نفسه مضطراً إلى اتخاذ جملة من الإجراءات التشجيعية كتخفيض العمولات على الخدمات المصرفية وتقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة ورفع أسعار الفوائد على الودائع مقارنة مع غيرها من البنوك الأخرى فضلاً عما تتحمله البنوك من مصاريف إضافية ناتجة عن النشاط التسويقي، وبالتالي يصعب على البنوك في ظل المنافسة الشرسة والكفاح من أجل زيادة الحصة السوقية تحقيق عوائد مجزية على استثماراتها الأمر الذي يترك أثره على صافي الربح ومعدلات الربحية المتحققة. (فلاح، 2018، صفحة 70)

6. عوامل الربحية :

هامش الربح الصافي:

تستخدم هذه النسبة لتحديد مقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح الصافية بعد الضريبة من وراء كل وحدة نقدية من المبيعات الصافية. وتكون مخرجات هذه النسبة بالنسبة المئوية . وتظهر مكونات هذه النسبة من خلال المعادلة التالية (Besley&Brigham, 2008)

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{المبيعات}}$$

معدل العائد على الاستثمار:

يقصد بالعائد هنا صافي الدخل بعد الضريبة، كما يقصد بالاستثمار مجموع الأصول بعد استقطاع الاستهلاك من القيمة التاريخية. وبالتالي فإنه يشار إلى هذه النسبة على أنها هي نفسها معدل العائد على الأصول، وهذا ما تتبناه كتب مالية الشركات (الهندي ، 2009). في حين أن هذه النسبة تظهر تحت مسمى معدل العائد على الأصول في كتب أخرى (الميداني ، 2006) و (Besley & Brigham, 2008) .

تبين هذه النسبة مقدار الأرباح التي تحققها الشركة من خلال استثمارها لأموالها ومدى فعاليتها في تحقيق الأرباح الصافية من وراء كل وحدة نقدية مستثمرة. وبالتالي فإن هذه النسبة تحسب بهذه المعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

معدل العائد على حقوق الملكية :

تمثل حقوق الملكية التزام المنشأة تجاه أصحابها من خلال الأموال التي تخصصهم والتي تتمثل برأس المال والأرباح التي احتجزت لغايات مختلفة . وتمثل القيمة الصافية للمنشأة بعد طرح المطلوبات من مجموع الموجودات. وبالتالي فإن هذه النسبة تبين نسبة الأرباح التي تم تحقيقها من وراء كل وحدة نقد تخص المساهمين .

تلخص نسبة العائد على حقوق الملكية مجمل الأداء التشغيلي والهيكل التمويلي بالإضافة لربحية الشركة من خلال نموذج يستخدم للتوصل لها يسمى نموذج Dupont وتسمى هذه المعادلة أيضاً باسمه (Bodie et al., 2007) وتحسب هذه النسبة كالتالي

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{الربح بعد الضريبة} / \text{حقوق الملكية}$$

7. تأثير الربحية على سعر الأسهم:

ان المهمة الجوهرية او المشكلة الاساسية التي تواجه المستثمرين او المساهمين هو فهم آلية وكيفية تحرك اسعار اسهم الشركات مع تغير ظروف القطاع الاقتصادي او بشكل اوسع الاقتصاد عموماً بفعل عوامل ومتغيرات متعددة ، وعليه فهل ان اسعار اسهم بعض الشركات اكثر تحسناً للتقلب حسب اخبار الصناعة او الاقتصاد من اسهم اخرى ، وما هو مستوى المعلومات في المنشأة الذي يساعد المستثمرين او المساهمين على التنبؤ وتوضيح الاختلافات في حساسية اسعار الاسهم للمعلومات المقدمة ومنها المؤشرات المالية ومن ضمنها مؤشرات الربحية (Kamala&Nugroho,2013,1178).

وقد يتبادر الى اذهاننا التساؤل الآتي : ما الذي يحدد السعر السوقي للاسهم وكغيره من الاشياء فأن اسعار الاسهم تعتمد على ما يرغب بدفعه المستثمرون ، فأسعار الاسهم اليوم تعتمد على ما يعتقد المستثمرون من القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي سوف يحصلون عليها في المستقبل من تلك الاسهم ، بكلمات اخرى ، لا يوجد احد من المستثمرين يدفع اي مبلغ اكثر اليوم على الاسهم من المبلغ الذي يعتقد انه سيحصل عليه من تدفقات نقدية مستقبلية ، ونظرية اسعار الاسهم تعطينا الادراك والفهم بأنه لو استطعنا التنبؤ بالتدفقات النقدية للشركات مستقبلاً بشكل دقيق لأمكننا تحديد قيمة اسهم الشركات اليوم ، ولكون تحديد التدفقات النقدية المستقبلية عملية صعبة ، فأنا نستخدم البديل النموذجي لكشف العلاقة بين اسعار الاسهم وبين بعض القيم الاساسية ، على سبيل المثال الارباح او مقسوم الارباح التي تستعمل لتحديد وتقدير قيمة الاسهم. (Fabozzi & Peterson , 2003).

ويشتري المستثمرين الاسهم لكونهم يبحثون عن الربحية ، وان تحقيق الربحية سوف يزيد من اسعار الاسهم ، كما ان الاداء الضعيف وانخفاض الربحية سوف يؤدي الى تراجع اسعار الاسهم، وعليه فإن مؤشرات الربحية هي احد المحددات المهمة لتقلب اسعار الاسهم في سوق الاوراق المالية (Ross & Westerfield , 2012)

وتمثل اسعار الاسهم اشارات للمستثمرين والمساهمين واصحاب المصالح حسب ما تقترضه نظرية الاشارة Sign Theory وهي تمثل اشارات الى التوقعات المستقبلية لتلك الاسعار حسب المتغيرات المؤثرة ، واستناداً الى نظرية الاسواق الكفوة efficiency market Theory فإن اسعار الاسهم تعكس كافة المعلومات المتاحة عنها سواء تمثلت تلك المعلومات في القوائم المالية او معلومات من وسائل الاعلام او من السجل التاريخي لسعر السهم في الايام والاسابيع والسنوات او في التحليل المالي لمؤشرات مالية تخص الشركة او مقارنات اثار الحالة الاقتصادية العامة على اداء الشركة او غير ذلك من المعلومات التي تؤثر على الاسعار السوقية للاسهم " (الظاهر والفقهاء ، 2011)

فضلاً عن ما تحققه الربحية من تعظيم لعوائد المالكين والمساهمين ، فإنها تتناغم كذلك مع ارضاء اصحاب المصالح Stackholders ومن ضمنهم المستثمرون ، إذ ان الشركة التي تتمتع بمؤشرات ربحية موجبه عالية ستدفع المستثمرين الى الاندفاع لضم هذه الاوراق المالية الى محافظهم الاستثمارية ، مما يعني زيادة في الطلب على اسهم هذه الشركات وبالتالي ارتفاع اسعارها في سوق الاوراق المالية ، وهو ما يمثله علاقات السبب - التأثير بشكل واضح Cause-and - effect Relationship فبسبب تزايد معدلات العائد الذي تحققه الشركات نتيجة الارباح المتحققه سيؤثر بشكل ايجابي على اسعار الاسهم وسيدفع اسعارها السوقية الى الارتفاع في سوق الاوراق المالية بفعل التأثير (Hill & Jones , 2004) .

وفي هذا الاطار فإن المعلومات المالية ماهي الا بيانات كمية تستعمل كمدخلات من قبل المستثمرين ومحلي الاوراق المالية في صياغة القرارات الاستثمارية وتحديد سلوك الاسهم في بورصة الاوراق المالية (النعيمي والتيمي ، 2009)

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول : عينة الدراسة و متغيراتها

أولاً- لمحة عن عينة الدراسة:

الجدول التالي يبين كل من إجمالي الأصول وإجمالي الأرباح عن المصارف عينة الدراسة في كل من بداية و نهاية الفترة :

الجدول (1) بعض المعلومات عن عينة الدراسة

| إجمالي الأرباح | | إجمالي الأصول | | المصارف |
|-----------------|----------------|-----------------|-----------------|--------------------------|
| 2020 | 2015 | 2020 | 2015 | |
| 34.283.523.640 | 6.673.791.454 | 655.377.154.151 | 171.914.630.110 | بنك بيمو السعودي الفرنسي |
| 39.770.687.345 | 6.077.180.871 | 246.598.469.557 | 81.836.278.921 | بنك الأئتمان الأهلي |
| 48.840.916.503 | 6.557.476.486 | 264.077.553.931 | 89.400.760.863 | فرنسبنك |
| 138.054.580.070 | 20.116.354.934 | 286.352.548.163 | 70.116.354.934 | بنك قطر الوطني |
| 154.606.848.852 | 5.252.418.751 | 45.650.285.452 | 43.121.535.225 | البنك العربي |

الجدول من إعداد الباحث بالأعتماد على البيانات المالية للمصارف

من الجدول الاعلى نجد :

1- بالنسبة لبنك بيمو السعودي الفرنسي بلغ حجم الأصول في عام 2015 (تقريباً) 171 مليار وارتفعت في عام 2020 ليصبح 655 مليار, اي بارتفاع بنسبة 3.8% لإجمالي الأصول عن بدء فترة الدراسة , في حين كانت الإيرادات في عام 2015 (تقريباً) 6 مليار وارتفعت في عام 2020 لتصبح 34 مليار , اي بمعدل نمو بالإيرادات بنسبة 5.66% عن بداية فترة الدراسة .

2- بالنسبة لبنك الائتمان الاهلي بلغ حجم الأصول في عام 2015 (تقريباً) 81 مليار وارتفعت في عام 2020 ليصبح 246 مليار , اي بمعدل ارتفاع بنسبة 3,03%, في حين

كانت الايرادات في عام 2015 6 مليار وارتفعت في عام 2020 لتصبح 39 مليار, اي بمعدل نمو بالايرادات بنسبة 6.5%.

3- بالنسبة لفرنسبنك بلغ حجم الأصول في عام 2015 (تقريباً) 89 مليار وارتفعت في عام 2020 , ليصبح 264 مليار, اي بمعدل ارتفاع 2,9% , في حين كانت الايرادات في عام 2015 6مليار وارتفعت في عام 2020 لتصبح 48 مليار ,اي بمعدل نمو بالايرادات بنسبة 8% .

4- بالنسبة لبنك قطر الوطني بلغ حجم الأصول في عام 2015 (تقريباً) 70 مليار وارتفعت في عام 2020 ليصبح 286 مليار ,اي بمعدل ارتفاع بنسبة 4,08%, في حين كانت الايرادات في عام 2015 , 20مليار وارتفعت في عام 2020 , لتصبح 138 مليار, اي بمعدل نمو بالايرادات بنسبة 6.9% .

5- بالنسبة للبنك العربي بلغ حجم الأصول في عام 2015 (تقريباً) 43 مليار وارتفعت في عام 2020 , ليصبح 45 مليار,اي بمعدل نمو 1,4%, في حين كانت الايرادات في عام 2016 5 مليار وارتفعت في عام 2020 لتصبح 154 مليار, اي بمعدل نمو بالايرادات بنسبة 30.8% .

مقارنة النتائج السابقة :

من البيانات السابقة نجد ان بنك بيمو ارتفع بنسبة 3.8% من اجمالي اصوله مقابل 5.66% من ايراداته , بينما بنك الائتمان الاهلي زادت اجمالي اصوله بنسبة 3.03% مقابل زيادة في الايرادات بنسبة 6,5%

اما بالنسبة لفرنسبنك فكانت زيادت اجمالي الاصول لديه 2,9% اما نسبة زيادة ايراداته التي كانت 8% , بينما بنك قطر ارتفعت اجمالي اصوله بنسبة 4,08% , بينما ايراداته بنسبة 6,9%

اما بالنسبة للبنك العربي فكانت زيادت اجمالي اصوله 1,4% قليلة بالنسبة لزيادة ايراداته التي كانت نسبتها عالية نسبياً 30,8% عن باقي المصارف .

ثانياً- متغيرات الدراسة :

حيث تمثلت الدراسة بمتغيرين, مستقل و آخر تابع :

تتمثل متغيرات الدراسة في :

متغير مستقل

1_ المخاطر المالية: وتم حساب كلاً من :

المخاطر الائتمانية(CR) : تم قياس هذا المتغير من خلال نسبة التعثر الى اجمالي التسهيلات .

مخاطر السيولة(LQR) : تم قياس هذا المتغير من خلال نسبة الاصول السائلة الى الالتزامات .

حيث ان الالتزامات تمثلت بالودائع المصرفية و ودائع العملاء .

2_ المخاطر التشغيلية(OPR) : تعبر هذه النسبة عن التكاليف التشغيلية الى الدخل التشغيلي.

متغير تابع

نسب الربحية :

1_ العائد على حقوق الملكية(ROE) : تقاس من خلال نسبة الايرادات الى حقوق الملكية .

2_ الربح لكل سهم(EPS): وهي نسبة الربح الى عدد الاسهم .

المبحث الثاني : توصيف واختبار الفرضيات

أولاً: التوصيف الاحصائي لمتغيرات الدراسة :

يبين الجدول رقم (2) كل من المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري، أكبر قيمة ، أصغر قيمة معامل التفرطح، ومعامل الالتواء وذلك لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة بين عام 2015 لغاية عام 2020 :

الجدول (2) التوصيف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

| معامل الالتواء | معامل التفرطح | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | أكبر قيمة | أصغر قيمة | |
|----------------|---------------|-------------------|-----------------|-----------|-----------|--|
| -0.668 | 0.222 | 19.37% | 42.62% | 83.52% | 13.32% | الاصول السائلة الى الالتزامات أو الودائع |
| 0.623 | 0.959 | 41.62% | 50.87% | 167.59% | 1.57% | نسبة التكاليف التشغيلية الى الدخل التشغيلي |
| 6.860 | 2.418 | 9.40% | 7.20% | 43.35% | 0.12% | نسبة التعثر الى إجمالي التسهيلات |
| 2.307 | 1.810 | 290.93% | 183.78% | 930.30% | -89.24% | ربح السهم |
| -0.997 | 0.141 | 31.38% | 22.29% | 80.50% | -35.28% | العائد على حقوق الملكية |

الجدول من إعداد الباحث بالأعتماد على برنامج excel

من الجدول الاعلى نجد :

1- أن نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات تتراوح بين أصغر قيمة 13.32% في بنك قطر الوطني لعام 2020 وأكبر قيمة 83.52% في بنك الأنتمان الأهلي لعام 2020 ، كما تبين أن المتوسط الحسابي 42.6% عند انحراف معياري 19.37% وهو اكبر من 30% من المتوسط

الحسابي، وهذا مؤشر على وجود تشتت في قيم نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات في المصارف المدروسة ، كما تبين أن متغير المنحني ملتوي نحو اليسار ومتقلطح.

2- يتبين أن نسبة التكاليف التشغيلية إلى الدخل التشغيلي تتراوح قيمه في البنوك المدروسة بين أصغر قيمة 1.57 في بنك قطر الوطني لعام 2020 وأكبر قيمة 167.59% في البنك العربي لعام 2018 ، كما تبين أن المتوسط الحسابي 50.56% عند انحراف معياري 41.62% و هو أكبر من 30% من المتوسط الحسابي وهذا مؤشر على وجود تشتت في قيم التكاليف التشغيلية إلى الدخل التشغيلي في المصارف المدروسة ، كما تبين أن متغير المنحني ملتوي نحو اليمين ومتقلطح .

3- يتبين أن نسبة التعثر إلى إجمالي التسهيلات تتراوح قيمه في البنوك المدروسة بين أصغر قيمة 0.12% في بنك الائتمان الأهلي لعام 2018 وأكبر قيمة 43.35% في البنك العربي لعام 2018 ، كما تبين أن المتوسط الحسابي 7.20% عند انحراف معياري 9.40% وهو أكبر من المتوسط الحسابي و هذا مؤشر على وجود تشتت في قيم نسبة التعثر إلى إجمالي التسهيلات في المصارف المدروسة ، كما تبين أن متغير المنحني ملتوي نحو اليمين ومتقلطح .

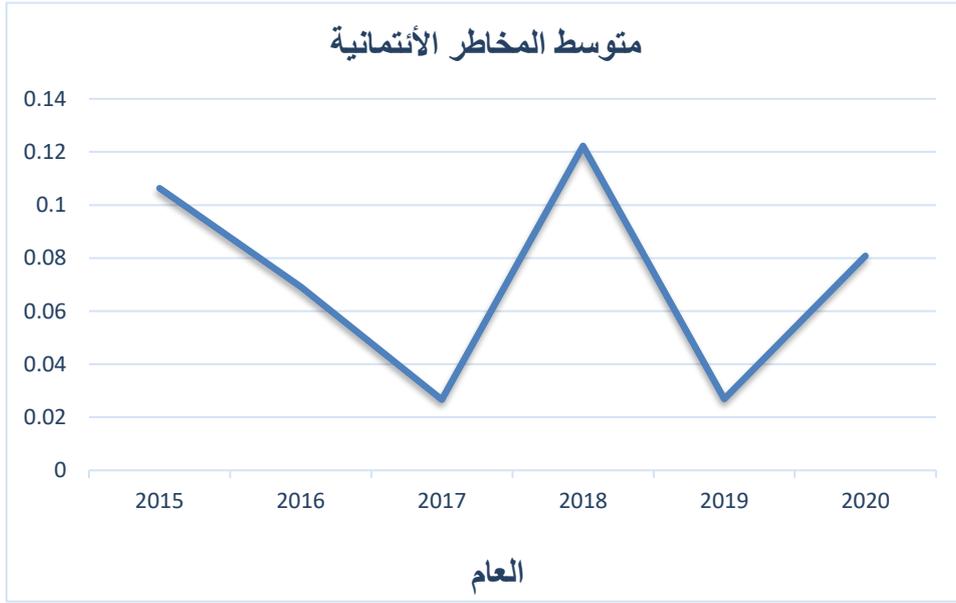
4- يتبين أن ربح السهم تتراوح قيمه في البنوك المدروسة بين أصغر قيمة - 89.24 في فرنسبنك لعام 2017 وأكبر قيمة 930.30 في بنك قطر الوطني لعام 2020 ، كما تبين أن المتوسط الحسابي 183.78% عند انحراف معياري 290.9% وهو أكبر من المتوسط الحسابي وهذا مؤشر على وجود تشتت في قيم ربحية السهم في المصارف المدروسة ، كما تبين أن متغير المنحني ملتوي نحو اليمين ومتقلطح .

5- يتبين أن نسبة العائد على حقوق الملكية تتراوح قيمه في البنوك المدروسة بين أصغر قيمة - 35.28 في بنك العربي لعام 2017 وأكبر قيمة 80.50% في بنك العربي لعام 2020 ، كما تبين أن المتوسط الحسابي 22.29% عند انحراف معياري 31.38% وهو أكبر من المتوسط الحسابي وهذا مؤشر على وجود تشتت في نسبة العائد على حقوق الملكية في المصارف المدروسة ، كما تبين أن متغير المنحني ملتوي نحو اليسار (كون قيمة الالتواء سالبة) ومتقلطح (أقل من 3) .

ثانياً: التوصيف البياني لمتغيرات الدراسة :

للتوصيف البياني لمتغيرات الدراسة للعينة المدروسة تم احتساب متوسط المخاطر لهذه العينة لكل عام .

الشكل رقم(1): تطور نسبة المخاطر الائتمانية عبر سنوات الدراسة



يبين الشكل رقم 1 تطور المخاطر الائتمانية المتمثلة بنسبة التعثر خلال فترة الدراسة :

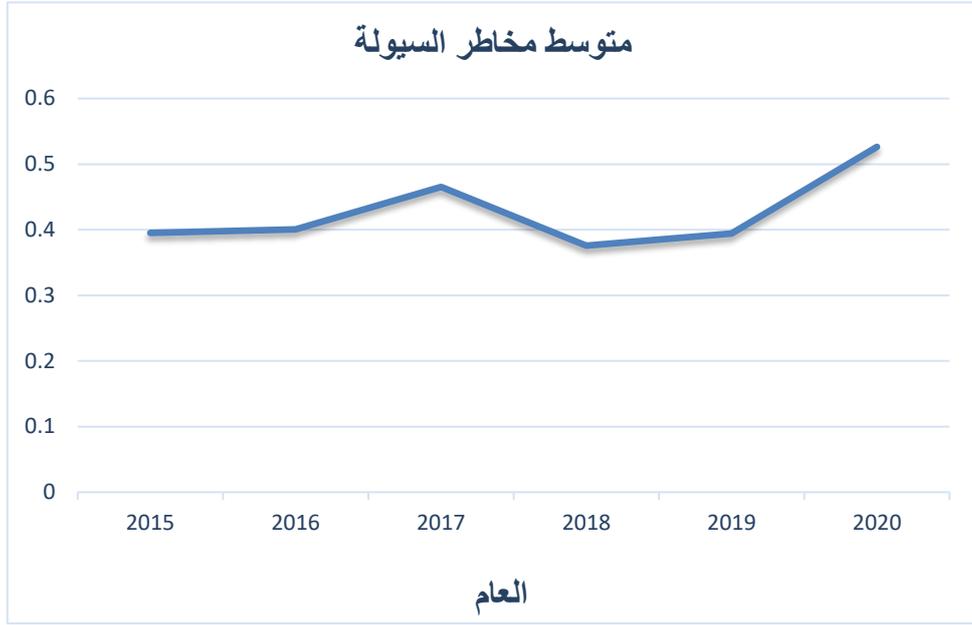
تراوح متوسط المخاطر الائتمانية بين نسبة 0,026 و 0,12 بين ارتفاع و انخفاض .

حيث أنه من الشكل الاعلى نجد :

انخفاض المخاطر الائتمانية المتمثلة بنسبة التعثر الى اجمالي التسهيلات, من عام 2015 لغاية عام 2017 , ويمكن تفسير ذلك بانخفاض التسهيلات المتعثرة(نسبة التعثر) لدى البنوك في هذه الفترة , و لوحظ ان بنك بيمو كانت نسب التعثر لديه في هذه السنوات منخفضة نسبيا عن باقي البنوك , مما عكس هذا في المنحنى اعلاه .

ثم ارتفعت في عام 2018 ، و كانت البنوك (فرنسبنك و البنك العربي) هي البنوك الذي ارتفعت فيها المخاطر بشكل كبير في هذه الفترة ، و ذلك نتيجة زيادة نسبة التعثر في فرنسبنك ، بينما في البنك العربي نتيجة انخفاض اجمالي التسهيلات و زيادة نسبة التعثر ايضا. ثم إنخفضت عام 2019 الى ما عليه لترتفع قليلا عم 2020 مع وجود جائحة الكورونا.

الشكل رقم (2): تطور نسبة مخاطر السيولة عبر سنوات الدراسة



يبين الشكل رقم 2 تطور نسبة مخاطر السيولة المتمثلة بنسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات خلال فترة الدراسة

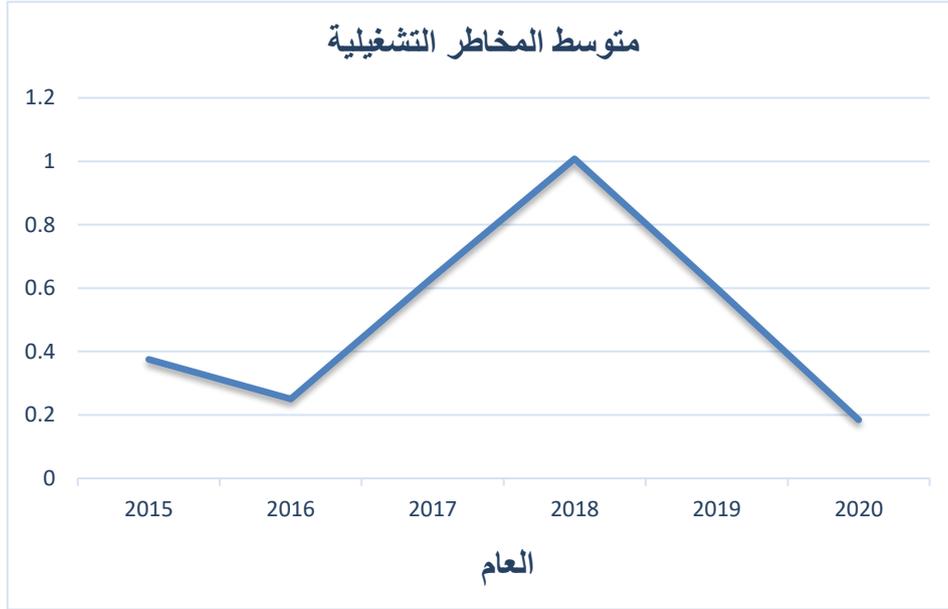
تراوح متوسط مخاطر السيولة بين أصغر قيمة 0,4 و أكبر قيمة 0,52

حيث ان من الشكل الاعلى نجد :

نلاحظ زيادة بسيطة لمخاطر السيولة في عام 2017 ، و تبين ان هذه الزيادة اثرها زيادة مخاطر السيولة (الالتزامات لدى البنك) في فرنسبنك عن باقي بنوك الدراسة حيث عكست النتيجة هنا .

ثم عادت إلى ما عليه , لتعود و ترتفع في عام 2020 , نتيجة ارتفاع المخاطر في كل من بنك بيمو و فرنسبنك و بنك الائتمان الأهلي .

الشكل رقم (3): تطور نسبة المخاطر التشغيلية عبر سنوات الدراسة



يبين الشكل رقم 3 تطور المخاطر التشغيلية المتمثلة بنسبة التكاليف التشغيلية إلى الدخل التشغيلي خلال فترة الدراسة.

تراوح متوسط المخاطر التشغيلية بين أصغر قيمة 0,19 و أكبر قيمة 1,01

حيث أن من الشكل الاعلى نجد :

نلاحظ أن نسبة المخاطر التشغيلية من عام 2015 الى 2016 كانت متدنية ثم ارتفعت بشكل كبير في عام 2018 .

حيث تبين من البيانات المالية للبنوك المدروسة أن بنك الائتمان الأهلي و البنك العربي , لوحظ ارتفاع ملحوظ في المخاطر التشغيلية لديهم في عام 2018 .

حيث نفسر هذه الزيادة في بنك الائتمان الأهلي بزيادة كبيرة في التكاليف التشغيلية.

حيث تبين ايضاً عند البنك العربي زيادة في التكاليف التشغيلية مع انخفاض في الدخل التشغيلي مما عكس زيادة نسبة المخاطر التشغيلية بشكل كبير .

نلاحظ ايضاً عودة الانخفاض في المخاطر التشغيلية في عام 2020 الى ما كانت عليه في بداية فترة الدراسة .

ثالثاً: إختبار الفرضيات ومناقشة النتائج :

نتائج إختبار الفرضية الأولى :

يوجد أثر معنوي للمخاطر المالية والتشغيلية في العائد على حقوق الملكية للمصارف التقليدية السورية الخاصة.

يبين الجداول رقم (3,4,5) نتائج اختبار للفرضية الاولى:

الجدول رقم (3) ملخص نموذج الانحدار للفرضية الاولى

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | .594 ^a | .353 | .278 | 26.66261% |

الجدول رقم (4) نتائج اختبار الفرضية الاولى^b ANOVA

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|--------------|----------------|----|-------------|-------|-------------------|
| 1 Regression | 10086.704 | 3 | 3362.235 | 4.730 | .009 ^a |
| Residual | 18483.267 | 26 | 710.895 | | |
| Total | 28569.972 | 29 | | | |

جدول رقم (5) معاملات الانحدار للفرضية الاولى

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|-------|--------------------|-----------------------------|-------------|---------------------------|---------------|-------------|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 23.889 | 15.097 | | 1.582 | .126 |
| | مخاطر سيولة | .351 | .283 | .217 | 1.239 | .226 |
| | المخاطر التشغيلية | -.451 | .123 | -.599 | -3.682 | .001 |
| | المخاطر الائتمانية | .890 | .586 | .267 | 1.520 | .141 |

المصدر : اختبار الفرضية بالاعتماد على برنامج (SPSS)

من الجدول رقم 3 نجد ان :

معامل الارتباط بين المتغيرات المدروسة : المخاطر المالية و التشغيلية على الربحية (ROE) هو 59.4% , حيث تبين ان هذه المتغيرات يمكن تفسير 27,8% من التغير في ربحية البنك المتمثلة ب (ROE).

بينما الباقي 73,2% من التغير يعزى الى عوامل اخرى .

بينما يبين الجدول رقم 4: انه يوجد اثر للمتغيرات مجتمعة في الربحية المتمثلة في (ROE) , عند مستوى دلالة 1%

أما الجدول رقم 5 فيبين: أن فقط المخاطر التشغيلية هي التي تؤثر في الربحية (ROE) , و ان هذا الاثر اثر سالب .

و بالتالي نقبل الفرضية بشكل جزئي , اي تؤثر فقط المخاطر التشغيلية على العائد على حقوق الملكية .

و بالتالي ويمكن كتابة النموذج على الشكل التالي :

$$\text{العائد على حقوق الملكية ROE} = 23.889 - 0.451 * \text{المخاطر التشغيلية OPR}$$

حيث ان كل 0.451 تغير يؤدي لتغير 1 بالربحية (ROE).

نستنتج مما سبق:

نموذج انحدار المخاطر في العائد على حقوق الملكية هو:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = 23.889 - 0.451 * \text{المخاطر التشغيلية}$$

معامل الارتباط بين المخاطر في العائد على حقوق الملكية = 0.594 وهو يدل على وجود

ارتباط بينهما، ($\alpha = 0.05 < \text{Sig.} = 0.000$)

معامل التحديد $R^2 = 0.353$ ، ومعامل التحديد المُعدَّل = 0.278، الخطأ المعياري للتقدير

= 26.66

تفسير قيمة معامل التحديد:

35% من تغير قيمة العائد على حقوق الملكية يمكن أن يفسر باستخدام العلاقة الخطية بين

المخاطر التشغيلية في العائد على حقوق الملكية والنسبة المتبقية 65% ترجع إلى عوامل أخرى

تؤثر على العائد على حقوق الملكية.

$\text{Sig} = 0.009$ ، $F = 4.730$ وهذا يدل على وجود أثر معنوي للمخاطر التشغيلية في العائد على

حقوق الملكية وأن نموذج الانحدار السابق جيد.

النتيجة: نقبل الفرضية بشكل جزئي، يوجد أثر معنوي للمخاطر التشغيلية في العائد على

حقوق الملكية في البنوك التقليدية الخاصة المدروسة بنسبة تأثير 23%.

نتائج اختبار الفرضية الثانية:

يوجد أثر معنوي للمخاطر المالية والتشغيلية على الربح لكل سهم في البنوك التقليدية الخاصة

المدروسة.

يبين الجدول اختبار الانحدار المتعدد لنسب المتغير المستقل (نسبة التعثر على إجمالي

التسهيلات- الأصول السائلة على الالتزامات أو الودائع- التكاليف التشغيلية على الدخل

التشغيلي) في الربح لكل سهم:

الجدول رقم (6) : نموذج اختبار الفرضية الثانية

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | .631 ^a | .398 | .329 | 238.31225% |

الجدول رقم(7) : نتائج اختبار الفرضية الثانية ANOVA^b

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|-------|------------|----------------|----|-------------|-------|-------------------|
| 1 | Regression | 978079.964 | 3 | 326026.655 | 5.741 | .004 ^a |
| | Residual | 1476610.906 | 26 | 56792.727 | | |
| | Total | 2454690.871 | 29 | | | |

الجدول رقم(8): معاملات الانحدار للفرضية الثانية

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|-------|--------------------|-----------------------------|--------------|---------------------------|---------------|-------------|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 128.328 | 134.940 | | .951 | .350 |
| | مخاطر سيولة | 4.687 | 2.531 | .312 | 1.851 | .076 |
| | المخاطر التشغيلية | -4.297 | 1.096 | -.615 | -3.921 | .001 |
| | المخاطر الائتمانية | 10.315 | 5.236 | .333 | 1.970 | .060 |

من الجدول رقم (6) نجد ان :

معامل الارتباط بين المتغيرات المدروسة "المخاطر المالية و التشغيلية" على "الربحية (EPS)" هو 63.1% حيث تبين ان هذه المتغيرات يمكن تفسير 32,9% من التغير في ربحية البنك المتمثلة ب (EPS), بينما الباقي 68,1% يعزى لعوامل اخرى .

تبين انه لدينا اثر مخاطر سيولة و مخاطر تشغيلية في الربحية المتمثلة في (EPS) , ونجد ان مخاطر السيولة لها تاثير (ايجابي) عند مستوى 10% بينما المخاطر التشغيلية تؤثر (سلباً) عند مستوى 1% .

نستنتج مما سبق:

نموذج انحدار المخاطر في الربح لكل سهم هو:

$$\text{الربح لكل سهم} = 128.328 - 4.297 * \text{المخاطر التشغيلية}$$

معامل الارتباط بين المخاطر على الربح لكل سهم = 0.631 وهو يدل على وجود ارتباط

طردى بينهما، ($\text{Sig.} = 0.000 < \alpha = 0.05$)

معامل التحديد $R^2=0.398$ ، ومعامل التحديد المُعدَّل = 0.329، الخطأ المعياري للتقدير

$$= 238.312$$

تفسير قيمة معامل التحديد:

39% من تغير قيمة الربح لكل سهم يمكن أن يفسر باستخدام العلاقة الخطية بين المخاطر

التشغيلية في الربح لكل سهم والنسبة المتبقية 61% ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر على الربح

لكل سهم.

$\text{Sig}=0.004$ ، $F=5.741$ وهذا يدل على وجود أثر معنوي للمخاطر التشغيلية في الربح لكل

سهم وأن نموذج الانحدار السابق جيد.

النتيجة : نقبل الفرضية التي تنص على انه : يوجد أثر معنوي للمخاطر التشغيلية على الربح

لكل سهم في البنوك التقليدية الخاصة المدروسة بنسبة تأثير 39%.

النتائج :

- تبين من التوصيف البياني للمخاطر المالية و التشغيلية , ان للمخاطر التشغيلية تقلبات كبيرة ذات أسباب ذكرناها سابقا .
- بينما المخاطر المالية : المخاطر الائتمانية ذات تقلبات شديدة نتيجة التقلب الشديد في نسبة التعثر , ومخاطر السيولة كانت نسبتها متذبذبة بشكل خفيف .
- تبين وجود أثر معنوي(سلبى) للمخاطر التشغيلية في العائد على حقوق الملكية في البنوك التقليدية الخاصة المدروسة بنسبة تأثير 23%.
- تبين وجود اثر معنوي (ايجابي) لمخاطر السيولة في ربحية السهم .
- يوجد أثر معنوي للمخاطر التشغيلية على الربح لكل سهم في البنوك التقليدية الخاصة المدروسة بنسبة تأثير 39%.

التوصيات :

- أنصح بإتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيض المخاطر التشغيلية لما لها من أهمية بزيادة الربحية.
- ان زيادة مخاطر السيولة هي ناجمة عن زيادة التوظيف , و بالتالي زيادة التوظيف يزيد من الربحية , فنقترح زيادة التوظيف بشكل حذر .
- ضرورة قيام المصارف بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الخسائر الناتجة عن المخاطر المصرفية، وبناء قاعدة معلومات بهذه الخسائر توضح أسباب هذه الخسائر والأساليب التي استخدمت في تسييرها.
- على مديري المصارف التجارية التقليدية الخاصة بالالتزام والتقييد بصورة أكبر بالمعايير السليمة لمنح الائتمان، مع مراعاة تنويع محفظة القروض بهدف توزيع المخاطر وتجنبها.
- وتطبيق الرقابة المصرفية السليمة المتعلقة بتقييم جودة الأصول وكفاية المخصصات والاحتياطات، وتحسين عملية الرقابة وفعاليتها من قبل البنوك بالشكل الذي يضمن معرفة احتمالات السداد والتعثر في الوقت المناسب الذي يمكن المصرف من تدارك وقوع الخطر أو التخفيف من آثاره قدر المستطاع .

المراجع

المراجع العربية:

- الحوراني ، أكرم ، حساني ، محي الدين (2010). النقود والمصارف ، كلية الاقتصاد، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
- النعيمي ، تايه والتميمي ، فؤاد (2009) : الادارة المالية المتقدمة، الطبعة الاولى ، عمان، الاردن.
- الظاهر ، عبد الله ، والفقهاء ، عبد القادر (2009) : العوامل المؤثرة في اسعار اسهم الشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية : دراسة تطبيقية للفترة مابين 2004-2008 ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلة 26 ، العدد 7 .
- الحزوري ، حسن (2018): العوامل المؤثرة في ربحية المصارف (دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سورية)، مجلة جامعة الفرات
- الميداني ، أيمن (2006): الإدارة التمويلية في الشركات ، الطبعة الخامسة ، مكتبة العبيكان ، الرياض.
- كراسنة ، د.ابراهيم , 2006 , أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر , صندوق النقد العربي .
- باسل جبر حسن أبو زعتر . (2006). *العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين*. غزة: الجامعة الإسلامية.
- ثائر فتحي محمد وهدان . (2017). *أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي)*. عمان: جامعة الزرقاء .
- حجاج أمال . (2013). *إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية (دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية*. أم البواقي، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي.

- سامر محمد فخري. (2016). مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية (No 2)، الصفحات 145-170.
- صالح، خالص (2018): تقييم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية الواقع والتحديات.
- محمد جمال طقطق، سلمان معلا ، و رنا محمد علي والي. (2020). أثر التضخم في ربحية المصارف التجارية الخاصة (دراسة حالة مصرف عوده سورية). مجلة جامعة حماة، 4(3)، الصفحات 23-36.
- مجد عمران. (2015). أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية (نموذج مقترح). اللاذقية، سوريا: مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية.
- هندي، منير (2009): الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء ، الطبعة الأولى ، توزيع المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية.
- هيتجر، ليستراري، ماتوتش، سيرج، المحاسبة الادارية، احمد حامد حجاج، الرياض، دار المريخ، بدون سنة نشر.

المراجع الأجنبية:

- Ross , Stephen .A.& Westerfield , Randolph.W. & Jaffe , Jaffrey & Jordon ,Bradford .D.(2008) – Modern Financial Management – Mcgraw Hill Irwin , 8th .ed U.S.A .
- Hill , Charles & Jones ,Gareth .R.(2004)– Strategic management (An integrated approach) – 6th ed . Houghton Mifflin publishing , U.S.A.
- Fabozzi, Frank .J.& Peterson, Pamel a.p.(2003)– Financial management and analysis –John Wiley &son Inc .2nd .ed .U.S.A.

- Farfan, K. B. et al. (2017) 'Financial ratio method Peruvian listed companies', Espacios
- Besley, Scott and Brigham, Eugene. " Essentials of Managerial Finance". SouthWestern– Cengage Learning. Mason OH. (2008). 14th ed. p 13, 59, 60 & 63 .
- Bodie, Zvi. et al." Essentials of Investments". McGraw–Hill International edition. (2007). 6th ed. P 434.